جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية



مزاعم أخطاء الكاتب في القرآن

(عرض ونقد)

إعداد الدكتور

نور محمد علي إبراهيم مكاوي

أستاذ مساعد بقسم التفسير وعلوم القرآن
كلية أصول الدين والدعوة
فرع جامعة الأزهر بالزقازيق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي صان كتابه من عبث العابثين، وتحريف المبطلين، وتكفّل بحفظه فقال: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[1].

والصلاة والسلام على من أنزل الله عليه القرآن المجيد، الذي ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[2]، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد،،،

فلأن القرآن الكريم هو أصل الدين، ومصدر الإسلام، فقد حاول الطاعنون في القرآن منذ زمن بعيد التشكيك فيه مستغلّين ما وجدوه من روايات ضعيفة، وآثار واهية، وموضوعات كاذبة، وذلك ليلبسوا على الناس دينهم، ويشككوا في قرآنهم، ويقنعوا مرضى القلوب أن يد التحريف قد أصابته، وغير ذلك مما يفترونه ويزعمونه.

ومن هذه المزاعم التي استغلّها هؤلاء المرجِفون روايات متعددة تطعن في القرآن، وتزعم أن كُتّاب المصحف عند جمعهم للقرآن أخطأوا في كتابة كلماتٍ وألفاظ، فحرّفوا وغيّروا، وزادوا، ونقصوا.

وحول هذه المزاعم يدور موضوع هذا البحث الذي سميته: «مزاعم أخطاء الكاتب في القرآن- عرض ونقد».

---

(١) سورة الحِجْر الآية: ٩.

(٢) سورة فصلت الآية: ٤٢.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

١- جمع ما تفرق حول هذا الموضوع في بحث مستقل يفي بالغرض، ويحقق فائدة أكثر.

٢- مشاركة مَن سبقنا في الرد على بعض هذه المزاعم، دفاعًا عن القرآن.

٣- الحاجة الماسّة اليوم إلى الردّ على هذه المزاعم وغيرها؛ وذلك لانتشار مثل هذه الطعون على ما يُعرف بشبكات التواصل الاجتماعي، وغيرها ويغترّ بها بعض المسلمين ويظنونها حقيقة؛ نظرًا لقلة معارفهم، أو عدم تخصصهم، ونحو ذلك.

٤- بيان حقيقة هذه المزاعم، وأنها مصدر من المصادر الضعيفة التي اعتمد عليها الطاعنون في القرآن.

هذا، وقد قسمتُ البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على أسباب اختيار الموضوع وأهميته، وخطة البحث.

التمهيد: ويشتمل على مسائل متعلقة بالبحث.

المبحث الأول: كُتّاب المصحف وعنايتهم بالقرآن.

المبحث الثاني: ما ورد حول خطأ الكاتب في تبديل كلمات، وحروف. ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما ورد حول خطأ الكاتب في تبديل كلماتٍ بكلمة.

المطلب الثاني: ما ورد حول خطأ الكاتب في تبديل كلمة بكلمة.

المطلب الثالث: ما ورد حول خطأ الكاتب في تبديل كلمة بحرف.

المطلب الرابع: ما ورد حول خطأ الكاتب في تبديل بعض الحروف.

المبحث الثالث: ما ورد حول الزيادة، والنقص. ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: ما ورد حول زيادة حرف.

المطلب الثاني: ما ورد حول نقص كلمة.

المبحث الرابع: ما ورد حول خطأ الكاتب من الناحية النحوية.

وأما الخاتمة: فاشتملت على أهم النتائج، ثمَّ المصادر والمراجع.

حدود البحث:

١- هذا البحث يدور حول جمع الألفاظ والكلمات القرآنية التي وردت في بعض الأقوال المنسوبة لبعض الصحابة أو التابعين، والتي فيها: «هذا خطأ من الكاتب» أو «الكُتَّاب»، و«أظن الكاتب كتبها وهو ناعس»، و«أَوَهمْتَ».

ويلحق بها ما فيه إشارة واضحة إلى خطأ الكاتب، وذلك في الآتي:

و«ولكنَّ الهجاء حَرْف»، و«أحرف لحن»، و«لا تقولوا: ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ**﴾ [البقرة: ١٣٧]، ولكن قولوا: بالَّذي آمَنْتُمْ بِهِ»، و«أنزل الله هذا الحرف (وصَّى ربك) فالتصقت إحدى الواوين بالصاد فقرأ الناس: وقضى ربك»، و«خذوا هذه الواو ﴿**وَضِيَاءً**﴾ [الأنبياء: ٤٨] واجعلوها في: ﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ**﴾ [آل عمران: ١٧٣][(١)].

أمَّا باقي المزاعم والطعون التي تطعن في القرآن، أو رسم المصحف خاصة - والتي ليست فيها هذه الأمور التي ذكرتها - فلا تدخل في موضوع البحث.

---

(١) حصرتُ هذه المواضع من: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٢/ ٣٢٧)، وما بعدها، ومناهل العرفان للزرقاني (٣٨٨/١) وما بعدها، والمدخل لدراسة القرآن الكريم للدكتور/ أبي شهبة (ص: ٣٦٣) وما بعدها، وغير ذلك من المصادر التي سُتذكر عند توثيق هذه المزاعم، ودراستها إن شاء الله تعالى.

٢- الردّ على هذه المرويّات ونقدها من خلال كُتب التفسير، وعلوم القرآن، وكلام المفسرين، وأحياناً أذكر كلام غيرهم - عند الحاجة - مع دراسة موضع الطعن في الآية وتوجيهه التوجيه السليم، إن استدعى الأمر ذلك. وسأكتفي بما قاله أهل العلم في الحُكم على أسانيد الروايات بإيجاز- إن وُجد-.

• وآثرتُ اختيار لفظ «الكاتب» دون «الكتَّاب»؛ لأنه أكثر ورودًا في ألفاظ الروايات. أسأل الله (ﷻ) أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه، وأن يجعله في ميزان حسناتي وحسنات والديّ يوم الدين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد

مسائل متعلقة بالبحث

المسألة الأولى: مصطلحات البحث:

١ – **معنى مزاعم:** تدور مادة «زعَم» في اللغة حول أمور منها: القَوْل، ومنه: زَعَمَت المعتزلة، أَيْ قالت. والظَّنّ، والاعتقاد: يُقال: زعمتُ الأمرَ سهلاً: ظننته واعتقدته. والكفالة والضمان والزعامة، يُقال: زَعَمتُ به زَعْمًا وزَعَامَةً، أَي كفَلتُ به، وفي التَّنزِيل: ﴿**وَأَنا بِهِ زَعِيم**﴾[1]، وزعَم زَعامةً سَاد، فهو زعيم قومه، أي رئيسهم، والجمع: زعماء.

والكلام الكذب، أو الذي فيه شكّ وارتياب، أو الذي لا يُوثق به، يُقال: تزاعمَا، أي: تحادثا بِما لا يوثق به من الأَحاديث[2].

وَأكثر ما يُسْتعمل الزَّعم فيما كان كذبًا وباطلًا، وفي الظنِّ، وفيما لا يوثق به من الأَحَادِيث. وهذا هو الذي يتعلق بموضوع البحث.

ففي تهذيب اللغة: إِذا قيل: ذَكَر فلان كَذَا وكذَا، فإِنَّما يُقال ذلك لأمرٍ يُسْتَيقَنُ أنه حَقّ، فإِذا شُكّ فيه فلم يُدْرَ لعلّه كذب أَو باطل قيل: زعم فلان. والزَعْم إِنَّما هو في الكلام، يُقال: أمرٌ فيه مُزَاعَم، أَي أمرٌ غير مسْتَقيم، فيه مُنَازعَة بعْد[3].

---

(١) سورة يوسف من الآية: ٧٢.

(٢) تهذيب اللغة (٢/ ٩٣)، ولسان العرب (١٢/ ٢٦٥)، والمصباح المنير (١/ ٢٥٣).

(٣) تهذيب اللغة (٢/ ٩٣).

وفي المفردات للراغب: الزَّعْم: حكاية قول يكون مظنّة للكذب، ولهذا جاء في القرآن في كلّ موضع ذمّ القائلون به، نحو:﴿**زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[1] و﴿..**كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ**﴾[2][3].

وفي لسان العرب: التَّزَعُّم: التَّكَذُّب، وفي قوله مَزاعِم، أَي لا يُوثَق به، وعن ابْن خالويه: الزَّعْمُ يُستعمل فيما يُذَمّ[4].

وفي المصباح المنير: زَعَم زَعْمًا قال خَبرًا لا يُدْرَى أَحَقٌّ هوأو باطلٌ، ولهذا قيل: زَعَمَ مَطِيَّةُ الكذب، وزَعَمَ غيرَ مَزْعَمٍ، قال غيرَ مَقُولٍ صالح، وَادَّعَى ما لَمْ يُمْكن[5].

وفي ضوء ما سبق: نستطيع القول أن المقصود بالمزاعم في موضوع البحث:

تلك الأقوال المختلقة المخالفة للحقّ والواقع، التي استُغلّت للطعن في القرآن، أو هي: حكاية أقوال تكون مظنّة للكذب والاختلاق بهدف الطعن في القرآن[6].

٢ – المراد بـــ «الكاتب»:

«كاتب» اسم فاعل من «كَتَب»، يقال: رجلٌ كاتِبٌ:حِرْفَتُه الكتابَة، والكِتَابة: صناعة الكاتِب، وجمع الكاتب: كُتَّاب، وكَتَبة.. قال ابْنُ الأَعرابي: الكاتِب عِنْدَهم

(١) سورة التغابن من الآية: ٧.

(٢) سورة الأنعام من الآية: ٢٢.

(٣) المفردات في غريب القرآن (ص: ٣٨٠).

(٤) لسان العرب (١٢/ ٢٦٥).

(٥) المصباح المنير (١/ ٢٥٣).

(٦) ينظر: المفردات (ص: ٣٨٠)، والتحرير والتنوير (٢٨/ ٢٧٠).

العَالِمُ، قال تعالى: ﴿**أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ**[1]﴾[2].

قال ابن فارس: الكاف وَالتَّاء والباء أصْلٌ صحيحٌ واحد يدُلُّ على جمْع شيْءٍ إلى شيْءٍ، منْ ذكر الكتاب والكتابَة، يُقال: كَتَبْتُ الكِتَابَ أَكْتُبُهُ كَتْبًا[3].

والمراد بالكاتب، أو الكُتَّاب: من قام بكتابة المصْحف ونسْخه من الصحابة، في زمن عثمان بن عفّان (رضي الله عنه) خاصة.

فالمقصود بعنوان البحث: دراسة الأقوال المختلقة المنسوبة لبعض الصحابة والتابعين التي تُفيد أن الكاتب قد أخطأ في كتابة بعض ألفاظ القرآن عند جمع عثمان.

المسألة الثانية: حجّية قول الصحابيّ، وقول التابعي:

هذه المزاعم التي يدور حولها هذا البحث منسوبة لبعض الصحابة والتابعين، لذا سنتكلم عن حجّية قول الصحابيّ، وكذا قول التابعي.

- **أمَّا عن قول الصحابي:** ففيه خلاف بين أهل العلم، نذكر منه ما يلي بإيجاز:

- **منهم من قال:** أنه حجة، بشرط ألا يُخالف نصًّا، ولا صحابيًّا آخر، فإن خالف نصًّا أُخذ بالنص، وإن خالف صحابيًّا آخر أُخذ بالراجح. والأكثرون على هذا الرأي.

(١) سور الطور من الآية: ٤١.

(٢) تهذيب اللغة (١٠/ ٨٨)، ولسان العرب (١/ ٦٩٩)، والمصباح المنير (٢/ ٥٢٤).

(٣) مقاييس اللغة (٥/ ١٥٨).

• **ومنهم من قال:** الحجة من أقوال الصحابة قول أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) لأن النبي (ﷺ) قال: «اقتدوا بالذين من بعدي أبو بكر وعمر»[1]، وأما من سواهما فليس قوله بحجة.

• ومنهم من قال: إن قول الصحابي ليس بحجة؛لأنه بشر ويصيب ويخطئ[2].

• **وأمَّا عن قول التابعي:** فهناك من قال يجوز الأخذ به، وهناك من قال لا يُؤخذ به، لأن التابعين ليس لهم سماع من الرسول،ولم يشاهدوا القرائن والأحوال التي نزل عليها القرآن، فيجوز عليهم الخطأ في فهم المراد، وظن ما ليس بدليل دليلاً، ومع ذلك فعدالتهم غير منصوص عليها[3]. قال ابن تيمية: قال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أمَّا إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجّة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجّة على بعض ولا على من بعدهم[4].

---

(١) سنن الترمذي (٥/ ٦١٠)، حديث رقم: ٣٦٦٣، وقال: هذا حديث حسن.
وذكره أبو نعيم الأصبهاني في فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم (ص: ٩٤) ط/ دار البخاري المدينة، ط/ أولى ١٤١٧هـ.

(٢) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ٥٥)، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/ ٢٠٤) [ط/ دار طيبة]، وشرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث للشيخ /ابن عثيمين (ص: ٥٣) [ط/ دار الثريا، ط/ ثانية ١٤٢٣ هـ]، والتفسير والمفسرون د/ حسين الذهبي (ت: ١٣٩٨هـ)(١/ ٧٢) ط/ مكتبة وهبة القاهرة.

(٣) التفسير والمفسرون (١/ ٧٢) بتصرف.

(٤) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٤٦) [ط/ دار مكتبة الحياة، بيروت، ط/ ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م]، وينظر: التفسير والمفسرون (١/ ٧٢).

المسألة الثالثة: هل يلزم من صحة السَّند صحة المتْن؟

ما قرره المحدِّثون أنه لا يلزم من صحة السند صحة المتن، ولا يلزم من ضعف السند ضعف المتن، فقد يصحّ الحديث سندًا ولا يصح متنًا، إذ قد يكون شاذًّا، أو منكرًا، فيجب في هذه الحالة أن يقال: صحيح الإسناد، أو ضعيف الإسناد، ونحو ذلك.

وقد يضعّف السند ويصحّ المتن لوروده من طريق آخر، فليس لنا أن نقول هذا ضعيف، ونعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون الحديث مرويًّا بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث[١].

- كما أنه لا خلاف في أن الحديث إذا استوفى شروطه الموجبة لصحته- سندًا ومتنًا- فإنه يحكم له بالصحة، ويُقال عنه حديث صحيح، بمعنى أنه قد تحققت فيه جميع شروط القبول التي تؤهله لجواز الحكم عليه بالصحة، وإن فقد شرطًا من تلك الشروط أو أكثر فإنه يضعف بذلك، والحديث إنما يصح بمجموع أمور منها: صحة سنده وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثِّقَات، أو شَذَّ عنهم[٢].

---

(١) علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية د/ محمد محمود بكار (ص: ٥٩) [ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة]، ومنهج النقد في علوم الحديث لنور الدين الحلبي (ص: ٢٩١) [ط/ دار الفكر دمشق١٤١٨هـ]

(٢) علم التخريج ودوره في حفظ السنة (ص: ٥٨)، وينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) (ص: ٨٠) [ط/ دار الكتب العلمية – ط/ أولى: ١٤٢٣ هـ]، ومنهج النقد في علوم الحديث (ص: ٢٩١).

المبحث الأول

كُتّاب المصحف وعنايتهم بالقرآن

نظرًا لأن المزاعم الواردة في هذا البحث تطعن في كُتّاب القرآن وتتهمهم بالخطأ في كتابة بعض الألفاظ والكلمات - يجدر بنا أن نشير- بإيجاز إلى عنايتهم بالقرآن في كلّ مرحلة من مراحل جمع القرآن في عصوره المختلفة، وذلك كما يلي:

١- في عهد النبي (ﷺ):

لقد حظي القرآن بأوفى نصيب من عناية النبي (ﷺ) وأصحابه، ولم تصرفهم عنايتهم بحفظه واستظهاره عن عنايتهم بكتابته ونقشه، ولكن بمقدار ما سمحت به وسائل الكتابة وأدواتها في عصرهم[١].

فالرسول (ﷺ) قد اتخذ كُتَّابا للوحي من خيرة الصحابة، قيل: وصل عددهم إلى ثلاثة وأربعين كاتبًا[٢]، منهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية، وأبان بن سعيد، وخالد بن الوليد، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وثابت بن قيس، والمغيرة بن شعبة، والزبير بن العوام وغيرهم كثير.

وكان (ﷺ) كلما نزل شيء من القرآن أمرهم بكتابته مبالغة في تسجيله وتقييده، وزيادة في التوثق والضبط والاحتياط[٣].

---

(١) مناهل العرفان (١/ ٢٤٧).

(٢) رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص (٧٨)، وينظر: فتح الباري (٩/ ٢٢)، ومناهل العرفان (١/ ٢٤٧) وتاريخ تدوين القرآن (دراسة حديثية) د/ رامز أبي السعود ص (١٥٩) [بحث منشور بمجلة جامعة الإمام بالسعودية].

(٣) فتح الباري (٩/ ٢٢) ومناهل العرفان (١/ ٢٤٧)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٢٦٥).

كما كان (ﷺ) يدلهم على موضع المكتوب من سورته، فعن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: «...كَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ دَعَا بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ فَيَقُول: «ضَعُوا هؤُلَاءِ الآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وكَذَا» وإِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الآيَةَ فَيَقُول: «ضَعُوا هَذِهِ الآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وكَذَا»[1].

وكتب الصحابة القرآن الكريم فيما تيسّر لهم من العُسب (جريدة النخل المستقيمة يقشط قوسها)، واللخاف (حجارة بيضاء رقيقة)، والرقاع (قطعة من الورق أو الجلد يكتب عليها)، والأضلاع، وغير ذلك، بإملاء الرسول (ﷺ) عليهم مباشرة[2].

وكان (ﷺ) لا يكتفي بإملاء القرآن على أصحابه، بل كان يراجعهم فيما يكتبون، فإن وجد بعض خلل أو سقط أقامه وصحّحه[3].

---

(١) جزء من حديث أخرجه أبو داوود في سننه (٢/ ٩٠)، كتاب: الصلاة، باب: الجهر بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) حديث رقم: ٧٨٦، والترمذي في سننه (٥/ ٢٧٢) كتاب: التفسير، باب: ومن سورة التوبة، حديث رقم: ٣٠٨٦، قال الترمذي: «هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس». والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٤١) حديث رقم: ٢٨٧٥، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٧٨)، وضعّف إسناده الشيخ شاكر في حاشية المسند.

(٢) ينظر: جمال القراء (ص: ١٦٢)، وفتح الباري (٩/ ٢٢)، والإتقان (١/ ٢٠٧)، ومناهل العرفان (١/ ٢٤٧)، والمدخل (ص: ٢٦٦)، ورسم المصحف ونقطه د/عبد الحي الفرماوي ص (٩٦) بتصرف.

(٣) ينظر: رسم المصحف لغانم قدوري (٧٧) وما بعدها، وتاريخ تدوين القرآن د/ رامز أبي السعود ص (١٥٩).

ويدل على ذلك ما أخرجه الطبراني، عن زيد بن ثابت، قال: كُنْتُ أَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللهِ وكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ أَخَذَتْهُ بُرَحَاءٌ شَدِيدَةٌ وَعَرِقَ عَرَقًا شَدِيدًا مِثْلَ الْجُمَانِ[1]، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَكُنْتُ أَدْخَلُ عَلَيْهِ بِقِطْعَةِ الْقَتَبِ (الرحل الصغير على قدر سنام البعير) أَوْ كِسْرَةٍ فَأَكْتُبُ وَهُوَ يُمْلِي عَلَيَّ، فَمَا أَفْرَغُ حَتَّى تَكَادَ رِجْلَيَّ تَنْكَسِرُ مِنْ ثِقَلِ الْقُرْآنِ حَتَّى أَقُولَ لَا أَمْشِي عَلَى رِجْلَيَّ أَبَدًا، فَإِذَا فَرَغْتُ قال: «اقْرَأْهُ» فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَقْطٌ أَقَامَهُ، ثُمَّ أَخْرَجُ بِهِ إِلى النَّاس[2].

وهذا يدل على المراجعة الدقيقة المتقنة من الرسول (ﷺ) على ما كان يكتبه الصحابة (ﷺ) وينقشونه[3].

كما كان في بعض الأحيان تُعاد كتابة الآية أو الآيات مرة، أو مرات إذا لزم الأمر،كأن تعاد من أجل الترتيب، ونحو ذلك، ومن الضروري أن الصحابة كانوا يراجعون ما كتبوه لأنفسهم أولاً، ولبعضهم ثانيًا مبالغة في التثبت والدقة وصيانة النظم الشريف، ولا شك أن ما كتبوه كان متوافقًا، وإلا لتناقشوا في ذلك، ولو تناقشوا لنُقِل إلينا، ولكن لم ينقل إلينا مثل هذا، فدلَّ هذا على أنها كانت متفقة، ومطابقة لإملاء النبي (عليه الصلاة والسلام) لهم الذي كان يتابعهم أولاً بأول، ويملي عليهم بنفسه مباشرة[4].

(١) الْجُمَان: اللؤلؤ الصغار، وقيل: حبّ يتخذ من الفضة أمثال اللؤلؤ. النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٠١).

(٢) المعجم الكبير للطبراني (٥/ ١٤٢) حديث رقم: ٤٨٨٩، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٢٥٧)، وقال: رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما ثقات.

(٣) ينظر: رسم المصحف لغانم قدوري (٧٧) وما بعدها، وتاريخ تدوين القرآن د/ رامز أبي السعود ص (١٥٩).

(٤) رسم المصحف ونقطه ص (٩٨)، بتصرف، وينظر: تاريخ تدوين القرآن ص (١٨٨).

• ومما يدل على عناية رسول الله (ﷺ) بالقرآن أنه كان يستمع لقراءة الصحابة، ويُثني على من يتقن، ومن ذلك لما سمع قراءة أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) قال له: «يَا أَبَا مُوسَى، لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»(١)(٢).

• ومما يدلُّ على عناية الصحابة بالقرآن ما جاء في بعض الروايات أنهم كانوا يتدارسون القرآن من الصحف في بيوتهم ليلا ونهارًا.

ومن ذلك ما حدث مع عمر بن الخطاب – قبل إسلامه – مع أخته وزوجها، وأنه سمعهما يقرآن في سورة طه، وأسلم بسبب ذلك(٣).

ولم تكن هذه الصحيفة إلا واحدة من صحف كثيرة كانت متداولة بين أيدي الذين أسلموا من أهل مكة سجلت سورًا أخرى من القرآن(٤).

ومن ذلك – أيضًا – ما روي أنه (ﷺ) قال: «إِنِّي لَأَعْرِفُ أَصْوَاتَ رُفْقَةِ الأَشْعَرِيِّينَ بِالقُرْآنِ حِينَ يَدْخُلُونَ بِاللَّيْلِ، وَأَعْرِفُ مَنَازِلَهُمْ مِنْ أَصْوَاتِهِمْ بِالقُرْآنِ بِاللَّيْلِ..»(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ١٩٥) كتاب: فضائل القرآن، باب: حُسن الصوت بالقراءة للقراءة رقم: ٥٠٤٨.

(٢) ينظر: رسم المصحف لغانم قدوري (٧٨) وما بعدها، وتاريخ تدوين القرآن ص (١٥٩).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٦٥) حديث رقم: ٦٨٩٧، والإمام أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٢٨٠)، حديث رقم: ٣٧٠ [ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، ط /أولى، ١٤٠٣ هـ]، وذكره ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (١٧/ ٢٥٩)، ولم يحكم عليه. [ط/ دار العاصمة– السعودية، ط/أولى، ١٤١٩هـ].

(٤) ينظر: رسم المصحف لغانم قدوري (٧٨) وما بعدها، وتاريخ تدوين القرآن د/ رامز أبي السعود ص (١٥٩).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٥/ ١٣٨) كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر حديث رقم: ٤٢٣٢، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٩٤٤) كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل الأشعريين حديث رقم: ٢٤٩٩.

والخلاصة: فالقرآن كُتب بين يدي النبي (ﷺ) بإملائه مباشرة عليهم، وبأمر منه، وما نزلت آية أو أكثر إلا وضعها الصحابة (ﷺ) في موضعها بأمر من النبي (ﷺ) بتوقيف من جبريل (عليه السلام) عن ربه (عز وجل).

وحفظ عدد كبير من صحابة رسول الله القرآن الكريم حفظًا متقنًا – كما أُنزل– سورًا وآيات وكلمات وحروفًا، فما ضاع منهم حرف واحد، ومات رسول الله (ﷺ) والقرآن كله محفوظ في الصدور على الترتيب المعروف اليوم، ومكتوب في أشياء متفرقة، هذه الصحف المكتوبة حُفظت في بيت النبي (ﷺ) إلى أن جاء جمع أبي بكر للقرآن، فاعتمد عليها في كتابة القرآن الكريم مع حفظ الحُفَّاظ[1].

٢– في عهد أبي بكر الصديق (رضي الله عنه):

لما تولّى أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) خلافة المسلمين كان أول عمل قام به محاربة أهل الردة والقضاء على هذه الفتنة، ولما كانت موقعة اليمامة استشهد

عدد كبير من حُفّاظ القرآن، فأفزع ذلك المسلمين، وعزّ الأمر على عمر، فاقترح على أبي بكر أن يجمع القرآن خشية الضياع، فتردد أبو بكر في أول الأمر، بسبب خوفه أن يكون قد استحدث أمرًا بعد الرسول (ﷺ)، ولكن لم يزل به الفاروق حتى وافق، وتبين له أن جمع القرآن ليس من المحدثات، بل هو مستمد من القواعد التي مهدها الرسول (ﷺ)سلم وأن قواعد الدين تدعو إليه[2].

فأرسل الصِّديق إلى زيد بن ثابت، وندبه للقيام بهذا العمل الجليل لأنه من حفّاظ القرآن، ومن كتَّاب الوحي للرسول (ﷺ)، وكونه شابًّا عاقلاً أمينًا، فتردد

---

(١) جمال القراء (ص: ١٦٤)، والتبيان للنووي (ص: ١٨٥)، ومناهل العرفان (١/ ٢٤٧)، والمدخل (ص: ٢٦٨).

(٢) ينظر: فتح الباري (٩/ ١٤)، والإتقان (١/ ٢٠٦)، ومناهل العرفان (١/ ٢٤٩)، والمدخل (ص: ٢٦٨).

زيد بن ثابت في بداية الأمر، ثم بيّن له أبو بكر وجه الصواب، واقتنع بذلك ثم تتبعوا القرآن فجمعوه من الأشياء التي كتب فيها مثل العُسب واللخاف وغيرها، مع حفظ الحُفَّاظ، ثم بعد الجمع قوبلت تلك الصحف بما تستحق من عناية فائقة، فكانت الصُّحف عند أبي بَكْر حتى مات، ثُمَّ عند عُمَر، ثُمَّ عند حفْصة من بعده[1].

- وكان من شدة عنايتهم بالقرآن أنهم اتّبعوا أوثق طريقة لجمع القرآن فيها حذر دقيق، فلم يكتف زيد بما حفظ في قلبه ولا بما كتب بيده، ولا بما سمع بأذنه، ولكن اعتمد على مصدرين اثنين: **أحدهما:** ما كتب بين يدي رسول الله (ﷺ). **والثاني:** ما كان محفوظًا في صدور الرجال[2].

- وبلغ من مبالغتهم في الحيطة والحذر أنهم لم يقبلوا شيئًا من المكتوب حتى يشهد شاهدان عدلان أنه كُتب بين يدي النبي (ﷺ)، بدليل ما أخرجه ابن أبي داود أن أبا بكر قال لعُمَر، ولزَيْد بن ثابت: «اقْعُدُوا على بَابِ الْمَسْجِدِ فَمَنْ جَاءَكُمَا بِشَاهِدَيْنِ على شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَاكْتُبَاهُ»[3].

فهذا يدلّ على أن زيدًا كان لا يكتفي لمجرد وجدانه مكتوبًا حتى يشهد به من تلقاه سماعًا مع كون زيد كان يحفظ، فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط[4].

---

(١) ينظر: صحيح البخاري (٦/ ١٨٣) كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن، حديث رقم: ٤٩٨٦.

وفتح الباري (٩/ ١٣)، والإتقان (١/ ٢٠٥)، ومناهل العرفان (١/ ٢٥٣)، والمدخل (ص: ٢٧٤).

(٢) مناهل العرفان (١/ ٢٤٧)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٢٧٠).

(٣) المصاحف (ص: ٥١)، و قال ابن حجر - بعد أن ذكره -: رجاله ثقات مع انقطاعه. فتح الباري (٩/ ١٤). وينظر: الإتقان (١/ ٢٠٥)، ومناهل العرفان (١/ ٢٥٣).

(٤) فتح الباري (٩/ ١٤)، وينظر: الإتقان (١/ ٢٠٥)، ومناهل العرفان (١/ ٢٥٣).

ومعنى الحديث: من جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله الذي كتب بين يدي رسول الله (ﷺ)، وقيل: المراد بالشاهدين الحفظ والكتابة[(١)].

• ومن دقّة الصحابة وعنايتهم وتحرِّيهم في الجمع: أن زيدًا لم يعتمد على الحفظ وحده، ولذلك قال في الحديث الذي رواه البخاري[(٢)] إنه لم يجد آخر سورة براءة إلا مع أبي خزيمة، أي: لم يجدها مكتوبة إلا مع أبي خزيمة الأنصاري، مع أن زيدًا كان يحفظها، وكان كثير من الصحابة يحفظونها، منهم عمر بن الخطاب، وأُبي بن كعب، ولكنه أراد أن يجمع بين الحفظ والكتابة زيادة في التوثق، ومبالغة في الاحتياط، حتى لا يكتب القرآن إلا من عين ما كتب بين يدي رسول الله (ﷺ)[(٣)].

• ومما يُشار إليه أن زيد بن ثابت لم ينفرد وحده بجمع القرآن، بل شاركه آخرون منهم عمر، وأُبيّ بن كعب وغيرهما، ويدل على ذلك ما أخرجه ابن أبي داود أن أبا بكر قال لعمر، ولزيد: «اقْعُدُوا على باب الْمَسْجِدِ...»[(٤)].

وفي رواية سفيان بن عيينة: «فقال أبو بكر: أمّا إذا عزمتَ على هذا فأَرسل إلى زيد بن ثابت فادعه...حتى يجمعْه معنا»[(٥)].

---

(١) جمال القراء(ص: ١٦١)، وفتح الباري (٩/ ١٤)، ومناهل العرفان (١/ ٢٥٢)، والمدخل (ص: ٢٧٠).

(٢) ينظر: صحيح البخاري (٦/ ١٨٣)، كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن، حديث رقم: ٤٩٨٦].

(٣) جمال القراء (ص: ١٦١)، وفتح الباري (٩/ ١٤)، والإتقان (١/ ٢٠٥))، والمدخل (ص: ٢٧٠).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) فتح الباري (٩/ ١٣) باختصار.

«**ومن طريق أبي العالية:** أنهم لما جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي يمُلي عليهم أُبيّ بن كعب»[١].

٣- في عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه):

روي البخاري: «أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ اليَمَانِ، قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ أَرْمِينِيَةَ، وَأَذْرَبِيجَانَ مَعَ أَهْلِ العِرَاقِ، فَأَفْزَعَ حُذَيْفَةَ اخْتِلاَفُهُمْ فِي القِرَاءَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الأُمَّةَ، قَبْلَ أَن يَخْتَلِفُوا فِي الكِتَابِ اخْتِلاَفَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلى حفصةَ: «أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي المَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكِ»، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفصةُ إِلَى عُثْمَان، فَأَمَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وعَبْدَ اللَّه بْنَ الزُّبَيْرِ، وسعيدَ بنَ العَاص، وعبْدَ الرَّحْمَن بْنَ الحارثِ بْنِ هشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي المَصَاحِفِ...»[٢]

وكان عمل هؤلاء الكرام بإشراف عثمان بن عفان (رضي الله عنه)[٣].

- وكان من المنهج الذي رسمه عثمان بن عفان لهم أنه قال للرهط القرشيين الثلاثة: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ القُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ فَفعَلُوا ذَلِكَ»[٤].

---

(١) فتح الباري (٩/ ١٦)، وينظر: الإتقان (١/ ٢٠٥)، ومناهل العرفان (١/ ٢٥٣)، والمدخل (ص: ٢٧٤).

(٢) صحيح البخاري (٦/ ١٨٣) كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن، حديث رقم: ٤٩٨٧.

(٣) ينظر: الإتقان (١/ ٢٠٨)، ومناهل العرفان (١/ ٢٦٣)، والمدخل (ص: ٢٧٥) ورسم المصحف (١١٣).

(٤) جزء من حديث البخاري السابق تخريجه.

وكان هدف عثمان (رضي الله عنه) هو توحيد الأمة وجمعها على حرف واحد، حتى يقضي على أي شيء يفتح بابًا للفتنة أو الاختلاف[1].

وأخذ الكُتَّاب من الصحابة في نسخ هذه الصحف بكل دقة وحرص، وكانوا لا يكتبون في هذه المصاحف إلا ما تحققوا أنه قرآن، وعلموا أنه قد استقرَّ في العرضة الأخيرة، وما أيقنوا صحته عن النبي (عليه الصلاة والسلام)[2].

ومن أمثلة الدقة والضبط والإتقان والتحري اختلافهم في «التابوت» قال الزهري: فاختلفوا يومئذ في «التابوت، والتابوه» فقال القرشيون: التابوت، وقال زيد: التابوه، فرفع اختلافهم إلى عثمان، فقال: «اكتبوه التابوت؛ فإنه نزل بلسان قريش»[3][4].

---

(١) ينظر: مناهل العرفان (١/ ٢٦٣)، ورسم المصحف ونقطه (١٠٩)، والمدخل لدراسة القرآن (ص: ٢٧٥).

(٢) مناهل العرفان (١/ ٢٥٧)، والمدخل لدراسة القرآن (ص: ٢٧٥)، ورسم المصحف ونقطه (١١٧).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٢٨٥) كتاب: التفسير، باب: ومن سورة التوبة، حديث رقم:٣١٠٤، وقال: «هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث الزهري ولا نعرفه إلا من حديثه»، وابن حبان في صحيحه (١٠/ ٣٦٢) رقم: ٤٥٠٦، [صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ) ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت – ط/ ثانية، ١٤١٤ هـ]، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٥٣٨) حديث رقم: ٣٩٩٣.
وينظر: فتح الباري (٩/ ٢٠)، والإتقان (٢/ ٣٢٤)، ومناهل العرفان (١/ ٤٠١)، والمدخل لأبي شهبة (ص: ٢٧٥).

(٤) ينظر: فتح الباري (٩/ ٢٠)، والإتقان (٢/ ٣٢٤)، ومناهل العرفان (١/ ٤٠١)، والمدخل (ص: ٢٧٥).

وفي رواية الإمام البخاري (رحمه الله) أن الذين أمرهم عثمان بجمع القرآن أربعة، وروي أن هذا العدد زاد حتى وصل إلى تسعة[1]، وقيل: وصل إلى اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار[2].

ولا تعارض بين هذه الروايات، يقول ابن حجر: وكأنَّ ابتداء الأمر كان لزيد، وسعيد.. ثم احتاجوا إلى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة إلى عدد المصاحف التي ترسل إلى الآفاق فأضافوا إليهم[3].

ومن خلال ما سبق: يتضح أن كُتَّاب المصحف من الصحابة قد اعتنوا بكتابة القرآن عنايةً فائقة، واحتاطوا أشدّ الاحتياط في الكتابة والضبط والتحرّي في كل مرحلة من مراحل الجمع، ولم ينفرد واحد منهم بكتابة القرآن في أيّ مرحلة من المراحل.

فقد كان هناك كُتّاب الوحي للرسول (ﷺ)، وعددهم غير قليل، كما قدمنا، وشارك زيدَ بن ثابت في جمع القرآن في عهد أبي بكر عددٌ من الصحابة الكرام منهم عمر بن الخطاب، وأُبيّ بن كعب وغيرهما، وفي عهد عثمان كتبه عدد وصل إلى اثني عشر رجلاً من خيرة الصحابة مع إشراف عثمان بن عفان (رضي الله عنه).

---

(١) منهم مالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس، و كثير بن أفلح، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، وأبي بن كعب ذكر ذلك ابن حجر، ثم قال: فهؤلاء تسعة عرفنا تسميتهم من الاثنى عشر. فتح الباري (٩/ ١٩).

(٢) ينظر: المصاحف لابن أبي داود (ص: ١٠٤)، وفتح الباري (٩/ ١٩)، والمدخل لأبي شهبة (ص: ٢٧٦).

(٣) فتح الباري (٩/ ١٩) باختصار، وينظر: المصاحف (ص: ١٠٤)، ورسم المصحف ونقطه (١١١).

المبحث الثاني

ما ورد حول خطأ الكاتب في تبديل كلمات وحروف

المطلب الأول:

ما ورد في تبديل كلمات بكلمة

قال تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ. فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾[(١)].

زعم المشككون أن كلمة: ﴿النَّبِيِّينَ﴾ كُتِبت خطأ، وأن الصحيح: «ميثاق الذين أُوتوا الكتاب» واستدلوا على هذا الزعم بما أخرجه الطبري من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ**﴾ قال: «هذا خطأ من الكاتب»، وهي في قراءة ابن مسعود: «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَمَا آتَيْتُكُمْ»[(٢)]. وروي عن الربيع بن أنس مثله[(٣)].

---

(١) سورة آل عمران الآيتان: ٨١، ٨٢.

(٢) جامع البيان (٦/ ٥٥٣)، وتأويلات أهل السنة (٢/ ٤١٦)، وتفسير ابن المنذر (١/ ٢٧٢)، والدر المنثور (٢/ ٢٥٢)، وعزاه إلى عبد بن حميد، والفريابي وغيرهما.

(٣) جامع البيان (٦/ ٥٥٤).

دراسة الزعم والحكم عليه

أولاً: الدافع لهذا الزعم:

لعلَّ ما دفع مجاهدًا، أو الربيع - إن صحَّ عنهما - أو دفع من وضعه عليهما أن يقول: «هذا خطأ من الكاتب» ما يأتي:

١- أن الله أخذ الميثاق على أهل الكتاب في آية أخرى في قوله: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ...**﴾[١] فهذا يدل - من وجهة نظرهم - على الخطأ في الكتابة، وأن المخاطبين هم أهل الكتاب، قال مجاهد والربيع: إنما أخذ ميثاق أهل الكتاب، لا ميثاق النبيين[٢].

٢- أن الميثاق لا يُؤخذ على النبيين أن يصدقوا[٣].

٣- ما روي عن ابن مسعود أنه قرأ: «وإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكتاب».

٤- سياق الآية، وهو قوله تعالى بعدها: ﴿**ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ**﴾[٤] قالوا: كيف تتبع الأنبياء محمدًا وهو لم يخلق بعد، وكيف ينصرونه وهم غير موجودين وقت بعثته؟!ومن ثمّ فالمراد أهل الكتاب[٥].

قال الربيع: ألا ترى أنه يقول: ﴿**ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ**﴾ يقول: لتؤمنن بمحمد ولتنصرنه، قال: هم أهل الكتاب[٦].

---

(١) سورة آل عمران من الآية: ١٨٧.

(٢) المحرر الوجيز (١/ ٤٦٤).

(٣) تأويلات أهل السنة (٢/ ٤١٦).

(٤) سورة آل عمران من الآية: ٨١.

(٥) ينظر: جامع البيان (٦/ ٥٥٤)، وزاد المسير (١/ ٢٩٩).

(٦) جامع البيان (٦/ ٥٥٤)، وزاد المسير (١/ ٢٩٩)، والدر المنثور (٢/ ٢٥٢).

٥- كما أن قوله:﴿ **فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾[١] يدل على أنهم أهل الكتاب، فالرسل لا تتولّى ولا توصف بالفسق[٢].

وفي بيان هذه الحجة قال الطبري: قالوا: إنما أخذ الله بذلك ميثاقَ أهل الكتاب دون أنبيائهم، واستشهدوا لصحة قولهم بذلك بقوله: ﴿**لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ**﴾ فإنما أمر الذين أرسلت إليهم الرّسل من الأمم بالإيمان برسل الله ونُصْرتها على من خالفها. وأما الرسل، فإنه لا وجه لأمرها بنصرة أحد، لأنها المحتاجة إلى المعونة على من خالفها من كفَرة بني آدم. فأما هي فإنها لا تعين الكفرة على كفرها ولا تنصرها، قالوا: وإذا لم يكن غيرها وغير الأمم الكافرة، فمن الذي ينصر النبي، فيؤخذ ميثاقه بنصرته؟[٣].

وهذا الدافع مردود بكل وجوهه؛ لأنّ ما ظنوه غير صحيح، ويتضح من خلال الآتي:

١- أن الميثاق كما أُخذ على أهل الكتاب أُخذ على النبيين، وعلى بني آدم. فالله (ﷻ) لا يُسأل عمّا يفعل.

٢- وأما الزعم أن الميثاق لا يُؤخذ على النبيين أن يصدقوا[٤]، فهذا خاطئ؛ لأن الله أَخْذ العهد على كل نبي أن يؤمن بمن يأتي بعده من الأنبياء وينصره إن أدركه، وإن لم يدركه أن يأمر قومه بنصرته إن أدركوه[٥].

---

(١) سورة آل عمران من الآية: ٨٢.

(٢) ينظر: جامع البيان (٦/ ٥٥٤)، والتحرير والتنوير (٣/ ٢٩٩).

(٣) جامع البيان (٦/ ٥٥٣).

(٤) تأويلات أهل السنة (٢/ ٤١٦).

(٥) لباب التأويل في معاني التنزيل (١/ ٢٦٤).

٣- وأمّا ما روي عن ابن مسعود (ﷺ): أنه كان يقرأ: «**وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لما آتيتكم**» فهذا غير صحيح، لأن الثابت عنه والذي صحّ نقله أنه قرأ: ﴿ النَّبِيِّينَ ﴾ بقراءة الجمهور[1].

٤- وأمّا ما استُدل به من سياق الآية، وهو قوله: ﴿**ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ**﴾[2] وقولهم كيف تتبع الأنبياء محمدًا وهو لم يخلق بعد، وكيف ينصرونه وهم غير موجودين وقت بعثته - **فهو مردود -أيضًا- بما قاله المفسرون في معنى الآية**، وهو: أن الميثاق أُخذ على الأنبياء؛ لأن الأنبياء قد أمر بعضُها بتصديق بعض، وفي هذا يقول الطبري: وأمّا ما استشهد به الربيع، على أن المعنيَّ بذلك أهلُ الكتاب، فإن ذلك غير شاهد على صحة ما قال؛ لأن الأنبياء قد أمر بعضُها بتصديق بعض[3].

أو أن الميثاق مع الأنبياء وأممهم، فعن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: إن أصحاب عبد الله يقرؤون: «ميثاق الذين أوتوا الكتاب» ونحن نقرأ:﴿**مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ**﴾ فقال ابن عباس: إنما أخذ الله تعالى ميثاق النبيين على قومهم[4].

٥- وأمّا قولهم أن قوله: ﴿**فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ...**﴾[5] يدلُّ على أنهم أهل الكتاب؛ لأن الرسل لا تتولّى - **فيردّ عليه** بما سبق، وهو: أن المقصود أمم

---

(١) البحر المحيط (٣/ ٢٣٥)، والدر المصون (٣/ ٢٨٣).

(٢) سورة آل عمران من الآية: ٨١.

(٣) زاد المسير (١/ ٢٩٩).

(٤) جامع البيان (٧/ ٤٦٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٦٩٣)، والدر المنثور (٢/ ٢٥٢).

(٥) سورة آل عمران من الآية: ٨١.

الأنبياء وأتباعهم بعدما أرسل لهم الرسل، وبلغوهم رسالة الله[١]. وسيأتي مزيد لذلك في دراسة الزعم.

ثانيًا: الحكم على الرواية من جهة الإسناد:

• **أما أثر مجاهد،** فأخرجه الطبري من طريق عيسى، وهو عيسى بن أبي عيسى الرازي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به. وإسناده واهٍ إلى مجاهد لأجل عيسى هذا[٢].

قال ابن حجر في عيسى بن أبي عيسى الرازي: صدوق سيء الحفظ[٣].

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بقوي في الحديث، وقال العجلي: ليس بالقويّ، وقال عمرو بن علي: فيه ضعف، وهو من أهل الصدق سيّء الحفظ، وقال أبو زرعة: شيخ يهم كثيرًا[٤]. وقال شمس الدين الذهبي: ضعيف[٥].

• **وأمّا أثر الربيع:** فقد أخرجه الطبري من طريق عبد الله بن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع به، وأبو جعفر هو الرازي، واسمه عيسى بن أبي عيسى، وهو المتقدم في إسناد مجاهد، وعنه: ابنه عبد الله وهو واه، فهذا لا يصح عنهما[٦].

---

(١) الدر المصون (٣/ ٢٨٣).

(٢) قاله عبد الرزاق المهدي محقق زاد المسير لابن الجوزي (١/ ٢٩٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٦٢٩).

(٤) تهذيب التهذيب (١٢/ ٥٦)، والتكميل في الجرح والتعديل ومعْرفة الثِّقات والضعفاء والمجاهِيل للحافظ ابن كثير ٧٧٤هـ)(٣/ ١٢١) [ط/ مركز النعمان للبحوث الإسلامية اليمن –ط/أولى، ١٤٣٢ هـ].

(٥) ديوان الضعفاء (ص: ٢١٣) .

(٦) قاله محقق زاد المسير (١/ ٢٩٩).

قال ابن حجر: قال محمد بن حميد: عبد الله بن أبي جعفر كان فاسقًا سمعت منه عشرة آلاف حديث فرميت بها[١].

وعلى فرض صحة الإسناد إلى مجاهد أو الربيع:

- فهو قول تابعي، وقول التابعي ليس حجَّة خاصة في مثل هذه المسائل[٢].
- كما أن هذه الراوية لا تقوى على معارضة الثابت المنقول بالتواتر.
- كما أنه لا يلزم من صحة السند صحة المتن، كما قرره علماء الحديث.
- **وهناك من أوَّل قول مجاهد فقال:** إنما عنى به أن قراءة ابن مسعود هي القراءة التي كانت في العرضة الأخيرة، وأن الكاتب كتب القراءة التي كانت قبل العرضة الأخيرة، وأنه كان عليه أن يكتب ما كان في العرضة الأخيرة، فأخطأ وكتب القراءة الأولى، ولم يرد بقوله: «خطأ من الكاتب» أنه وضع ذلك من عند نفسه[٣].

أقول: وهذه المحاولة لم تخفف شيئًا، فسواء قصد مجاهد هذا أو ذاك، فروايته -كما وردت- مردودة قطعًا لاشكّ في ذلك حتى ولو صحّ إسنادها؛ لأنها تطعن في القرآن.

قال السمين: وهذا خطأ من قائله كائنًا مَنْ كان، ولا أظنُّه يصح عن مجاهد[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب (٥/ ١٧٧)، وتاريخ الإسلام (٥/ ١٠١)، والكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٦١).

(٢) ينظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٤٦)، وتفسير ابن كثير (١/ ١٠)، والإتقان (٤/ ٢٠٨).

(٣) جامع البيان بتحقيق الشيخ /أحمد محمد شاكر (٦/ ٥٥٣).

(٤) الدر المصون (٣/ ٢٨٣)، واللباب في علوم الكتاب (٥/ ٣٥٤).

وأمّا ما روي عن ابن مسعود: أنه كان يقرأ: «**ميثاق الذين أوتوا الكتاب**» فهذا غير صحيح - كما سبق - قال أبو حيّان - بعد أن ذكرها-: وهذا لا يصح عنه؛ لأنَّ الرُّوَاة الثقات نقلوا عنه أَنه قرأ: ﴿**مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ**﴾ كعبد اللَّه بن كثير وغيره[1].

ثالثًا: ردّ الرواية من جهة المتن:

- يكفي في رد هذه الرواية أن متنها شاذ يشتمل على مخالفات، منها:

١- مخالفة إجماع الأمة، وتواتر القرآن، فأيّ رواية تخالف ذلك فباطلة مهما كان قائلها.

٢- اتهام الصحابة (ﭫ) بالغفلة؛ لأنها تصور لنا أنهم قد قرأوا المصحف سنوات عديدة خطأ ولم ينتبهوا إلي هذا الخطأ، حتى اكتشفه مجاهد والربيع! هل هذا يعقل؟ كيف ذلك وقد كان عدد الصحابة ألوفًا مؤلفة في كل البلاد! وكيف ذلك وهم يومها لا شاغل لهم إلا كتاب الله تعالى؟!

رابعًا: موقف المفسرين من هذه الرواية:

لم تجد هذه الرواية أي قبول عند المحققين، فالكثير منهم لم يذكرها، وهناك من ذكروها، وبينوا ضعفها، وفسادها منهم الطبري، وابن عطية، وأبو حيان، وابن عاشور.

قال ابن عطية: وهذا لفظ مردود بإجماع الصحابة على مصحف عثمان[2].

وقال أبو حيان: وهذا لا يصح عنه، وإن صحّ ذلك عن غيره فهو خطأ[3].

---

(١) البحر المحيط (٣/ ٢٣٥)، وينظر: الدر المصون (٣/ ٢٨٣).

(٢) المحرر الوجيز (١/ ٤٦٤) باختصار.

(٣) البحر المحيط (٣/ ٢٣٥) باختصار، وينظر: جامع البيان (٦/ ٥٥٣)، والتحرير والتنوير (٣/ ٢٩٩).

وقد علّق المحقق الشيخ أحمد شاكر على هذه الرواية فقال: بمثل هذا الأثر يستدل جهلة المستشرقين وأشياعهم، على الخطأ والتحريف في كتاب الله المحفوظ، ولم يقصّر علماء الإسلام في تعقب آرائهم وبيان فسادها، ووهن حجتها، وأما نحن وإن كنا نوثق السلف وأتباعهم، فإنا لا نعتقد تصديق جميع ما يروى عنهم، بل نعتقد أن فيه كذبًا كثيرًا قد قامت الدلالة على أنه موضوع عليهم... ومن ثَمَّ لم يجب أن نحفل بشيء من هذه الروايات عنهم[1].

خامسًا: دراسة موضع الزعم:

أصل الميثاق في اللغة: العَهْد أو العقْد المحْكَم المؤكّد[2]، ومعنى ميثاق النبـــــيّين ما وثقوا به على أنفسهم من طاعة الله فيما أمرهم به ونهاهم عنه[3].

واختُلف في المعنى على وجوه:

أحدها: أنَّ الكلام على ظاهره، وأن الله تعالى أخذ على الأنبياء مواثيق قبل أن يبلغوا كتاب الله ورسالاته إلى عباده وهو أنه يُصدِّق بعضهم بعضًا وينصر بعضهم بعضًا، بمعنى أنه يوصي قومه أن ينصروا ذلك النبيَّ الذي بعده ولا يخذلوه[4]..

فأخذ العهد على كل نبي أن يؤمن بمن يأتي بعده من الأنبياء وينصره إن أدركه، وإن لم يدركه أن يأمر قومه بنصرته إن أدركوه، فأخذ الميثاق من موسى أن يؤمن بعيسى، ومن عيسى أن يؤمن بمحمد –كما سبق–[5].

---

(١) من حاشية جامع البيان (٦/ ٥٥٣) بتصرف واختصار.

(٢) مقاييس اللغة (٦/ ٨٥)، والصحاح للجوهري (٤/ ١٥٦٣)، ولسان العرب (١٠/ ٣٧١).

(٣) جامع البيان (٦/ ٥٥٠).

(٤) تفسير الرازي (٨/ ٢٧٤)، ولباب التأويل (١/ ٢٦٤)، والدر المصون (٣/ ٢٨٣).

(٥) لباب التأويل (١/ ٢٦٤) بتصرف، وينظر: تفسير الرازي (٨/ ٢٧٤)، والدر المــصون (٣/ ٢٨٣).

الثاني: أن الميثاق مضاف لفاعله والموثَق عليه غير مذكور لفَهْم المعنى، والتقدير: ميثاق النبيين على أممهم، ويؤيده قوله: ﴿**فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ...**﴾[1]، فالمراد من الآية: أن الأنبياء كانوا يأخذون العهد والميثاق على أممهم بأنه إذا بعث محمدًا (ﷺ) أن يؤمنوا به وينصروه، وهذا قول كثير من المفسرين[2].

الثالث: أنه على حذف مضاف تقديره: ميثاق أمم الأنبياء، ويؤيده قوله: ﴿**ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ...**﴾[3][4].

الرابع: قيل: أخذ الله الميثاق على النبيين وأممهم جميعًا في أمر النبي فاكتفى بذكر الأنبياء؛ لأن العهد مع المتبوع عهد مع الأتباع، وهو قول ابن عباس.

وقال علي بن أبي طالب: ما بعث الله نبيًّا آدم فمن بعده إلا أخذ عليه العهد في أمر محمد، وأخذ هو العهد على قومه ليؤمنن به ولئن بعث وهم أحياء لينصرنه[5].

الخامس: قال الزمخشري: أن يراد أهل الكتاب، وأن يرد على زعمهم تهكما بهم، لأنهم كانوا يقولون: نحن أولَى بالنبوة من محمد؛ لأنّا أهل الكتاب، ومنّا كان النبيون[6].

---

(١) سورة آل عمران من الآية:٨٢.

(٢) لباب التأويل (١/ ٢٦٤)، وينظر: تفسير البغوي (١/ ٤٦٤)، والكشاف (١/ ٣٧٩)، والمحرر الوجيز (١/ ٤٦٤).

(٣) سورة آل عمران من الآية: ٨١.

(٤) الدر المصون (٣/ ٢٨٤)، واللباب في علوم الكتاب (٦/ ١٠٣).

(٥) تفسير البغوي (١/ ٤٦٤)، ولباب التأويل (١/ ٢٦٤).

(٦) الكشاف (١/ ٣٧٩)، وينظر: الدر المصون (٣/ ٢٨٤).

أقول: وهذا الوجه الذي ذكره الزمخشري غريب جدًّا، وبعيد عن معنى الآية، وأمّا الأقوال السابقة عليه فجائزة في معنى الآية.

قال السّمين – معلقًا على ما قاله الزمخشري –: وهذا الذي قاله بعيد جدًّا، كيف يُسَمِّيهم أنبياء تهكمًا بهم، ولم يكن ثَم قرينة تبيِّن ذلك؟[1].

المطلب الثاني
ما ورد حول خطأ الكاتب في تبديل كلمة بكلمة

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿.. **أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا** ﴾[2].

هناك من زعم أن قوله: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَس﴾ كُتب خطأ، وأن الصحيح: «أفلم يتبين»[3]. وممّا يدل لزعمه: ما أخرجه الطبري قال: حدثنا أحمد بن يوسف قال: حدثنا القاسم قال: حدثنا يزيد، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الخرِّيت، أو يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه قرأ «أفلم يتبين» فقيل له: إنها في المصحف:﴿**أَفَلَمْ يَيْأَسِ**﴾، فقال: أظن الكاتب كتبها وهو ناعس[4].

---

(١) الدر المصون (٣/ ٢٨٤).

(٢) سورة الرعد من الآية: ٣١.

(٣) المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٦٧).

(٤) أخرجه الطبري في جامع البيان (١٦/ ٤٥٢)، والسيوطي في الدر المنثـور (٤/ ٦٥٣)، وعزاه لابن الأنباري.

دراسة الزعم والحكم عليه

أولاً: الدافع لهذا الزعم:

لعل الدافع لهذا الزعم هو ظنهم أن ذكر﴿يَيْأَس﴾ هنا لا يتناسب مع سياق الآية، فتوهموا أن الكلمة كُتبت خطأ.

وهذا الظن غير صحيح: فسواء كان ﴿يَيْأَس﴾ على حقيقته، أو بمعنى «يعْلم» – كما سيأتي بيانه في دراسة الزعم – فالسياق واضح، وإيثاره دون غيره هو البلاغة كلها «وما دام القرآن قد استعمل لفظًا أو تركيبًا ما فهو صواب، تُؤخذ عنه اللغة ولا يُراجع في شيء منها» [1].

ثانيًا: الحكم على الرواية من جهة الإسناد:

ساق ابن جرير هذا الخبر بإسناد صحيح قال الشيخ /أحمد شاكر: فهذا خبر رجاله ثقات، بل كل رجاله رجال الصحيحين، سوى أبي عبيد القاسم بن سلام، وهو إمام ثقة صدوق، فإسناده صحيح[2].

استدراك الشيخ شاكر على حكم هذا الإسناد:

ومع حُكم الشيخ شاكر على الأثر بصحة إسناده إلا أنه استدرك الحُكم، فقال:

ومع صحة إسناده لم أجد أحدًا من أصحاب الدواوين الكبار، ولا أحدًا ممن نقل عن الدواوين الكبار، أخرج هذا الخبر أو أشار إلى هذه القراءة عن ابن عباس، أو علي بن أبي طالب، وقد تتبعت ألفاظ الخبر، فوجدت بين ألفاظ الخبر التي رُويت غير مسندة، وبين لفظ أبي جعفر المسند، فرقًا يلوح علانية،

---

(١) عصمة القرآن الكريم د. إبراهيم عوض (ص: ٣٦) بتصرف [ط/ مكتبة زهراء الشرق – القاهرة ط/أولى ١٤٢٦هـ].

(٢) حاشية جامع البيان بتحقيق الشيخ /شاكر (١٦/ ٤٥٢).

وألفاظهم هذه هي التي دعت كثيرًا من الأئمة يقولون في قائله بأنه زنديق ملحد! ونعم، فإنه لحقّ ما قالوه في الخبر، أما لفظ أبي جعفر هذا، فلما شرعت في دراسته من جميع وجوه الدراسة، انفتح لي باب عظيم من القول في هذا الخبر وأشباهه... وهذا الخبر وأشباهه يتخذه المستشرقون وبطانتهم مدرجة للطعن في القرآن، أو تسويلاً للتلبيس على من لا علم عنده بتنزيل القرآن العظيم[١].

• **وعلى فرض صحة إسناد هذه الرواية:** فهي رواية آحاد، لا تقوى على معارضة الثابت بالتواتر.كما أنه لا يثبت به قرآن ولا سيّما وهي مخالفة لرسم المصحف[٢].

كما أنه لا يلزم من صحة السند صحة المتن كما هو معروف عند المحدثين؛ ولأن الوضَّاعين وغيرهم كانوا يركّبون المتون على الأسانيد الصحيحة حتى يلبسوا على الناس الحق بالباطل.

ثالثًا: ردّ الرواية من جهة المتن:

هذه الرواية مردودة متنًا لما يلي:

١- أنها مخالفة لإجماع الأمة التي أجمعت على المصحف العثماني.

٢- أنها تطعن في القرآن الكريم، قال الإمام الرازي (رحمه الله): وهذا القول بعيد جدًّا، لأنه يقتضي كون القرآن محلاًّ للتحريف والتصحيف، وذلك يخرجه عن كونه حُجّة[٣].

٣- تتهم القرآن بوجود الاختلاف فيه، وقد نفى الله وجود الاختلاف في كتابه فقال: ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾[٤].

---

(١) حاشية جامع البيان بتحقيق الشيخ /شاكر (١٦/ ٤٥٢) بتصرف، واختصار.

(٢) المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٦٨) بتصرف.

(٣) التفسير الكبير (١٩/ ٤٣).

(٤) سورة النساء من الآية: ٨٢.

٤- تطعن في الصحابة الكرام، فإن كان يخفى هذا على من لا يحفظ، فهل يعقل أن يخفى هذا على أولئك الحفظة، حتى يبقى ثابتًا بين دفتي المصحف الإمام؟!(١).

وهل يعقل أن ابن عباس حقَّر من شأن كُتَّاب المصحف، وهم المؤتمنون على وحي الله؟

ثم هل يصحّ أن يقول عنهم: كتبها الكاتب وهو ناعس، وهم كانوا أدق الناس عملاً، وأقواهم حفظًا؟ وهل يليق به أن يذمّ الصحابة الكرام! هذا مما لا يليق أن يصدر من عوام المسلمين تجاه أحد الصحابة، فكيف بابن عباس حبر الأمة؟!.

٥- كما أنها تتعارض مع قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾(٢)، فالرواية تثبت وقوع الخطأ في القرآن، والآية تثبت أن الله تكفل بحفظه.

٦- أن القراءة الصحيحة المتواترة صحت عن ابن عباس، فلو كان ما نسب إليه صحيحًا لما قرأ بها، وأشار أبو بكر الأنباري إلى أن ما روي عن ابن عباس باطل؛ لأن مجاهدًا وسعيد بن جبير حكَيَا الحرف عنه على ما هو في المصحف بقراءة أبي عمرو(٣).

٧- وأيضًا لقد أخذ ابن عباس القرآن عن زيد بن ثابت فيمن أخذ عنهم، فغير معقول أن يقرأ ابن عباس على خلاف قراءة زيد بن ثابت. روي أن نافع

---

(١) ينظر: الروايات التفسيرية في فتح الباري د/عبد المجيد الشيخ عبد البـــاري (٢/ ٦٠٦) [ط/ وقف السلام الخيري، ط/ أولى، ١٤٢٦ هـــ].

(٢) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٣) المدخل (ص: ٣٦٨) باختصار.

بن الأزرق سأل ابن عباس عن قوله: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ..﴾ فقال ابن عباس: «أفلم يعلم» بلغة بني مالك، قال - أي نافع-: وهل تعرف العرب ذلك قال: نعم أما سمعت مالك بن عوف يقول:

أَلَمْ يَيْأَسِ الأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ ∴ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ العَشِيرَةِ نَائِيَا

فلو كانت ثابتة- كما افترى عليه- لما فسَّرها، ولبين للسائل أنها خطأ، ولما استشهد لها بكلام العرب[١].

رابعًا: موقف المفسرين من هذه الرواية:

لم يتساهل كثير من المحققين في إيراد هذه الرواية، بل تعقبوها بالنكير والرفض لها رفضًا تامًّا، وها هو الزمخشري يقول: وهذا مما لا يُصدق في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكيف يخفى مثل هذا حتى يبقى ثابتًا بين دفتي الإمام، وكان متقلبًا في أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دين الله المهيمنين عليه لا يغفلون عن جلائله ودقائقه، خصوصًا عن القانون الذي إليه المرجع، والقاعدة التي عليها البناء، هذه والله فرية ما فيها مرية[٢].
ووصف أبو حيّان قائلها بأنه زنديق مُلحد[٣].

وقال الآلوسيّ - بعد أن ذكر كلام أبي حيان-: وعليه فرواية ذلك عن ابن عباس غير صحيحة، وزعم بعضهم أنها قراءة تفسير، وليس بذاك[٤].

---

(١) المدخل (ص: ٣٦٨)، وينظر: غاية النهاية لابن الجزري (١/ ٤٢٦)، والروايات التفسيرية في فتح الباري (٢/ ٦٠٦).
(٢) الكشاف (٢/ ٥٣١)، والبحر المحيط (٦/ ٣٩١)، والدر المصون (٧/ ٥٤).
(٣) البحر المحيط (٦/ ٣٩١).
(٤) روح المعاني (٧/ ١٤٨) بتصرف، وينظر: البحر المحيط (٦/ ٣٩١).

وقال السمين الحلبيّ (رحمه الله): وقد افترى مَنْ قال: إنما كتبه الكاتب وهو ناعِس[1].

خامسًا: دراسة موضع الزعم:

للمفسرين في معنى قوله: ﴿**أَفَلَمْ يَيْأَس**﴾ اتجاهان:

الأول: أن الفعل ﴿**يَيْأَس**﴾ على معناه الحقيقي، وهو قطع الطمع في الشيء، ذلك أن الكفار لما سألوا الآيات من النبي (ﷺ) طمع المسلمون في إيمانهم وطلبوا نزول هذه الآيات ليؤمن الكفار، وعلم الله أنهم لا يؤمنون فقال: أفلم ييئس الذين آمنوا من إيمان كفار قريش، ويعلموا أن الله تعالى لو يشاء هداية الناس جميعًا لاهتدوا، ولكنه لم يشأ ذلك، ليتميز الخبيث من الطيب[2].

الثاني: أن ﴿**يَيْأَس**﴾ بمعنى «يعْلم» وهي لغة النخعيين، أو لغة هوازن، ومما يُستشهد به لهذا الاتجاه قول الشاعر:

أَقُولُ لَهُمْ بالشِّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَني ∴ أَلَمْ تَيْأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ[3].

أي: ألم تعلموا؟ ومعنى الآية على هذا: أفلم يعلم المؤمنون أنه سبحانه لو شاء هداية الناس جميعا لآمنوا[4].

---

(١) الدر المصون (٧/ ٥٤).

(٢) التفسير الوسيط د/ طنطاوي (٧/ ٤٨٢) [ط/دار نهضة مصر- الفجالة – القاهرة، ط/أولى]، وينظر: زاد المسير (٢٤٤/٤)، ولباب التأويل (٣/ ٢٠)، والدر المصون (٧/ ٥١).

(٣) البيت نسب إلى سُحيم بن وَثيل الريّاحي كما في تفسير الطبري (١٦/ ٤٥٠).

(٤) جامع البيان (١٦/ ٤٥٠)، وزاد المسير (٢٤٤/٤)، وتفسير القرطبي (٩/ ٣٢٠)، ولباب التأويل (٣/ ٢٠)، والدر المصون (٧/ ٥١)، وفتح القدير (٨٤/٣).

واستُعمل اليأس في معنى العلم لتضمنه له، وهو مجاز؛ لأن اليائس من الشيء عالم بأنه لا يكون[١].

وسواء كان لفظ: ﴿**يَيْأَس**﴾ على حقيقته، أو بمعنى: «يعْلم» فالسياق واضح، والمعنيان جائزان.

الموضع الثاني:

﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾[٢].

هناك مَن زعم أنّ: ﴿**تَسْتَأْنِسُوا**﴾ كُتبت خطأ، وأن الصحيح «حَتَّى تَسْتَأْذنوا» ومما يدل على هذا الزعم ما أخرجه الطبري قال: حدثنا ابن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿**حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا...**﴾ قال: إنما هي خطأ من الكاتب:«حَتَّى تَسْتَأْذنوا وتُسَلِّمُوا»[٣]، وهكذا رواه هشيم، عن أبي بشر به[٤].

---

(١) روح المعاني (٧/ ١٤٨)، وفتح البيان في مقاصد القرآن (٧/ ٥٩).

(٢) سورة النور الآية: ٢٧.

(٣) جامع البيان (١٩/ ١٤٥)، وينظر: المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٦٦).

(٤) جامع البيان (١٩/ ١٤٥)، وتفسير ابن كثير (٦/ ٣٨).

دراسة الزعم والحكم عليه

أولاً: الدافع لهذا الزعم:

١- لعلّ ما دعا مَن زعم أن قوله: ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ خطأ، وأن الصحيح ﴿تَسْتَأْذِنُوا﴾ - ظنّه أن الاستئذان يختلف عن الاستئناس، أو أن الاستئناس لا يناسب السياق، أو ظنّه أن الاستئناس يأتي بعد الاستئذان[١].

٢- ولعلّ الدافع - أيضًا - هو تشابه الكلمتين في الحروف، فوَهِم الزاعم أن الأمر التبس على الكاتب، فكتب: ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ خطأ.

وهذا الظن غير صحيح، لما يلي:

١- لأن لفظة: ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ - كما قال الإمام ابن عطية - متمكنة في المعنى بينة الوجه في كلام العرب، وقد قال عمر للنبي (ﷺ): «أَسْتَأْنِسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ...»[٢][٣].

قال الزّجّاج ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ في اللغة بمعنى تستأذنوا، وكذلك هو في التفسير[٤].

● وإن كان الظنّ أن الاستئناس يأتي بعد الاستئذان وبعد الرؤية فهذا خاطئ - أيضًا - لما سبق، وهو أن الاستئناس في اللغة بمعنى الاستئذان، وقيل: هو

---

(١) ينظر:معاني القرآن للزجاج (٤/ ٣٩).

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٣٤) كتاب: المظالم والغصب، باب: الغُرفة والعُلِّيَّة المشْرِفة وغير المشْرِفة في السطوح وغيرها، حديث رقم: ٢٤٦٨.

(٣) المحرر الوجيز (٤/ ١٧٦)، وينظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٦٠)، ولسان العرب (٦/ ١٥).

(٤) معاني القرآن (٤/ ٣٩)، وينظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٦٠)، ولسان العرب (٦/ ١٥)، والبحر المحيط (٨/ ٣٠).

بمعنى تستعلموا، أي تستعلموا من في البيت. وصفة الاستعلام أن تقول: السلام عليكم، أأدخل؟ أو بالتنحنح، أو بأي وجه أمكن[1].

قال القاضي ابن العربي: فلا مانع في أن يعبّر عن الاستئذان بالاستئناس، ولا يجوز أن ينسب الخطأ إلى كتابٍ تولى الله حفظه، فلا يلتفت إلى راوي ذلك عن ابن عباس[2].

٢- وإن كان الدافع لهم تشابه الكلمتين في الحروف، وأن الكاتب التبس عليه كتابة الحرفين - فهذا ظنٌّ خبيث يطعن في القرآن، ثم في الصحابة الكرام، وهو مخالف للحقيقة والواقع، ومنافٍ تمامًا لما كان عليه الصحابة من الدقة والحرص عند كتابتهم للقرآن - كما سبق بيانه - ثم لماذا اختلط عليهم هذا اللفظ، ولم يختلط عليهم عشرات الألفاظ المتشابهة في القرآن؟!.

ثانيًا: الحكم على الرواية من جهة الإسناد:

هذا الأثر ضعيف الإسناد: قال الحافظ ابن كثير - بعد أن ذكره -: وهذا غريب جدًّا عن ابن عباس[3].

وقال البيهقي - بعد أن ذكره -: وهذا الذي رواه شعبة، واختلف عليه في إسناده، ورواه أبو بشر واختلف عليه في إسناده من أخبار الآحاد[4].

وقال أبو شهبة: وقد روى هذا الخبر عن ابن عباس ابن جرير، ولا يخلو إسناده من مدلس أو مضعف[5].

---

(١) تفسير القرطبي (١٢/ ٢١٣)، وزاد المسير (٣/ ٢٨٨)، والبحر المحيط (٨/ ٣١)، وأضواء البيان (٥/ ٤٩٣).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٣٧٠) باختصار.

(٣) تفسير ابن كثير (٦/ ٣٨).

(٤) شعب الإيمان (١١/ ٢١٠).

(٥) المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٦٥).

تصحيح الحاكم لإسناد هذه الرواية:

صحَّح الحاكم إسناد هذه الرواية في المستدرك[1]، وتصحيحه هذا ليس دليلاً على صحة المتن، كما أن الحاكم معروف عند أهل الحديث أنه يتساهل في التصحيح[2].

بل هناك من قال: تصحيح الحاكم غير معتبر عند أئمة الحديث[3].

وقال ابن القيم: ولا يعبأ حفّاظ الحديث بتصحيح الحاكم شيئًا ولا يرفعون به رأسًا البتَّة فهو يصحح أشياء موضوعة بلا شكّ عند أهل العلم بالحديث[4].

وقال صاحب أحاديث معلّة ظاهرها الصحة: هذا الحديث إذا نظرت في سنده وجدته على شرط الشيخين، كما يقول الحاكم (رَحِمَهُ اللَّهُ)، ولكن في «مقدمة الفتح» أن الشيخين لم يخرجا لجعفر عن مجاهد شيئًا[5].

وعلى فرض صحة الإسناد: فإنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن «وإذا سلمنا للحاكم أن هذا الخبر صحيح، فإننا نرده برغم دعوى هذه الصحة؛ لأنه معارض للقاطع المتواتر، وهو قراءة: ﴿**تَسْتَأْنِسُوا**﴾، والقاعدة أن معارض

---

(١) (٢/ ٤٣٠) وقال – بعد أن ذكر الرواية –: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، حديث رقم: ٣٤٩٦، قال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

(٢) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ٩٠)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي لزين الدين ابن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ) (١/ ١١٧) [ط/دار الكتب العلمية ط/ أولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م]، ومناهل العرفان (١/ ٣٨٩)، والمدخل (ص: ٣٦٥).

(٣) المدخل (ص: ٣٦٥)، ومناهل العرفان (١/ ٣٨٩).

(٤) الفروسية (ص: ٢٤٥) بتصرف واختصار.

(٥) أحاديث معلّة ظاهرها الصحة للشيخ/ مقبل الوادعي (ص: ٢١٥) [ط/ دار الآثار للنشر، ط: ثانية ١٤٢١ هـ] باختصار، وينظر: فتح الباري (١/ ٦) وما بعدها.

القاطع ساقط، وأن الرواية متى خالفت رسم المصحف فهي شاذة لا يلتفت إليها ولا يعول عليها»[١].

- كما أنها رواية آحاد، لا تقوى على معارضة الثابت، ولا يثبت بها قرآن[٢].

محاولات للتوفيق:

١- **قيل** بالجمع بين القراءتين: فيحتمل أن تكون «تستأذنوا» هي القراءة الأولى، ثم صارت القراءة إلى ما عليه العامة[٣].

أقول: وهذه الاحتمال غير موفق؛ لأن قراءة «تستأذنوا» غير ثابتة عن ابن عباس[٤].

فكيف نجمع بين متواترة، وبين قراءة فيها مقال؟ فالقرّاء لم يرووا غير قراءة: ﴿**تَسْتَأْنِسُوا**﴾، فلو كان ذاك النقل صحيحًا عن ابن عباس لنقلوا عنه أنه قرأ «تستأذنوا»[٥].

٢- **وقيل**: إن جملة: «خطأ من الكاتب» محمولة على أنه أخطأ في اختيار هذا الحرف ﴿**تَسْتَأْنِسُوا**﴾ دون الحرف الثاني «تستأذنوا» وكان ينبغي أن يختار

---

(١) مناهل العرفان (١/ ٣٨٩).

(٢) المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٦٥) وينظر: شعب الإيمان (١١/ ٢١٠)، ومناهل العرفان (١/ ٣٨٩).

(٣) شعب الإيمان (١١/ ٢١٠)، والمدخل (ص: ٣٦٥).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز (٤/ ١٧٦).

(٥) مناهل العرفان (١/ ٣٨٩).

الثاني، لأنّه أبين وأوضح دلالة على المعنى، ولأنّ معناه محدود، إذ ليس في اللفظ تجوّز ولا اشتراك[1].

أقول: وهذا كلام في غاية الضعف، فمن هو هذا الكاتب الذي عهد إليه اختيار هذا الحرف؟ والاختيار هذا كان في زمن عثمان، ولم يكن المكلف بالجمع واحدًا، بل كانوا أربعة، ثم زاد العدد إلى اثني عشر رجلاً – كما سبق بيانه – ولو وقع بينهم اختلاف فيها لرفع الأمر إلى عثمان، كما فعلوا من قبل في الرجوع إلى عثمان عند اختلافهم في لفظ: «التابوت»، وهي اللفظة الوحيدة التي اختلفوا في رسمها[2].

وعلى فرض أن الكاتب المقصود هو زيد بن ثابت، وأنه أخطأ في اختيار هذا اللفظ، فأين باقي من كانوا معه من الصحابة من القرشيين؟ ولماذا سكتوا؟ مع أن المنهج الذي رسمه عثمان بن عفان لهم أنه قال: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ القُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ»[3].

يضاف إلى ذلك أنه لم يُنقل لنا في أي خبر أن زيد بن ثابت، والرهط القرشيين اختلفوا في هذين الحرفين، ولو كان هناك أي اختلاف لنُقل إلينا[4].

٣- **وقيل:** تحمل على أنها من القراءات التي نسخت وتركت بسبب جمع الناس على حرف واحد، وهو حرف قريش، فإنهم التزموا جمع ما ثبت بالتواتر دون ما روي آحادًا وما ثبت نسخه: ولعل القارئ بها لم يطلع على ذلك ؛ لأن

---

(١) تفسير آيات الأحكام، للشيخ محمد علي السايس (ص: ٥٧١) [ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر ٢٠٠٢م].

وينظر: الإتقان (٢/ ٣٢٩)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٦٦).

(٢) ينظر: رسم المصحف ونقطه (١١٣).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: رسم المصحف ونقطه (١١٣).

جميع الصحابة أجمعوا على كتابة: ﴿**تَسْتَأْنِسُوا**﴾ في جميع نسخ المصحف العثماني، وكذا على تلاوتها، ومضى على ذلك إجماع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها في مصاحفهم وتلاوتهم من غير نكير[١].

٤- **وقيل:** إن قراءة: «تستأذنوا» محمولة على التفسير[٢]، وسبق بيان ذلك.

وحمْل القراءة على التفسير يجوز قبوله، أمّا ما لا يجوز قبوله مطلقًا أن ينسب إلى ابن عباس أنه قال: «خطأ من الكاتب».

وعلى كلٍّ: فهذه الاحتمالات كلها تحوم حول القراءة، أما عبارة: «خطأ من الكاتب» وأن ﴿**تَسْتَأْنِسُوا**﴾ خطأ- هذا لا يعوّل عليه مطلقًا، وغير صحيح[٣].

ثالثًا: رد الرواية من جهة المتن:

ويكفي في رد هذه الرواية أن متنها شاذ من وجوه متعددة:

١- **أنه يطعن في القرآن. قال الرازي:** واعلم أن هذا القول من ابن عباس فيه نظر؛ لأنه يقتضي الطعن في القرآن الذي نقل بالتواتر[٤].

٢- **أنه مخالف لإجماع الأمة سلفًا وخلفًا:** فمن المستبعد جدًّا أن يقرأ ابن عباس بقراءة يكون الإجماع على خلافها، ولا سيّما وهو ممن أخذ القراءة عن زيد بن ثابت وهو عمدة الذين جمعوا القرآن في المصاحف بأمر عثمان[٥].

٣- أن هذه الرواية تتهم الصحابة بأنهم قوم لا عناية لهم بالقرآن، وأنه قد مرّت سنوات دون أن يدركوا اللحن في هذه الكلمات، «وكأن كتاب الله كان

---

(١) أضواء البيان (٥/ ٤٩٣) بتصرف، وينظر: المحرر الوجيز (٤/ ١٧٦).

(٢) المحرر الوجيز (٤/ ١٧٦).

(٣) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٣٧٠)، والكشاف (٣/ ٢٢٧)، ولباب التأويل (٣/ ٢٩٠).

(٤) التفسير الكبير (٢٣/ ٣٥٦)، واللباب في علوم الكتاب (١٤/ ٣٤٢).

(٥) المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٦٦).

بينهم في مضيعة حتى كتب الكاتب فيه ما شاءوا أو زادوا أو نقصوا، وكأن الصحابة أهملوا أمر دينهم حتى فوَّضوا عهد ربهم إلى كاتب يُخطئ فيه، ثم يقرؤُه أبو بكر، وعمر، وأُبيّ، حيث جمعوه في خلافة أبي بكر، ثم من بعده مرة أخرى في زمن عثمان، وهم على الخطأ»![1].

٤- كما ورد عن ابن عباس تفسير: ﴿**تَسْتَأْنِسُوا**﴾ بـــ«تستأذنوا»، فثبوت هذا التفسير عنه يرد ما نُسب إليه[2].

٥- ومما ينفي هذا القول عن ابن عباس ما قد سبقت الإشارة إليه، وهو أن﴿**تَسْتَأْنِسُوا**﴾ معروفة في كلام العرب، ومنه قول عمر للنبي (ﷺ): «أَسْتَأْنِسُ يَا رَسُولَ اللَّه...»[3] وذلك يقتضي أنه طلب الأُنس به (ﷺ)، فكيف يُخطيء ابن عباس أصحاب الرسول (ﷺ) في مثل هذا[4].

رابعًا: موقف المفسرين منها:

تصدّى كثير من المفسرين لهذه الرواية، ونقدوها نقدًا لاذعًا، **وها هي بعض أقوالهم:**

---

(١) نوادر الأصول في أحاديث الرسول للحكيم الترمذي (ت: نحو ٣٢٠هـ) (٣/ ٩١) [طبعة دار الجيل – بيروت].

(٢) جامع البيان (١٩/ ١٤٦)، والمحرر الوجيز (٤/ ١٧٦)، والبحر المحيط (٨/ ٣٠) والمدخل (ص: ٣٦٥).

(٣) صحيح، سبق تخريجه.

(٤) المحرر الوجيز (٤/ ١٧٦)، وينظر: تفسير القرطبي (١٢/ ٢١٤)، وتهذيب اللغة (١٣/٦٠).

قال ابن عطية: مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها: ﴿**تَسْتَأْنِسُوا**﴾ وصحّ الإجماع فيها من لدن مدة عثمان (رضي الله عنه) فهي التي لا يجوز خلافها، والقراءة بـ «يستأذنوا» ضعيفة[1].

وقال القرطبي: وهذا غير صحيح عن ابن عباس وغيره، فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها ﴿**حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا**﴾[2].

وقال أبو حيّان: من روى ذلك،فهو طاعن في الإسلام ملحد في الدين، وابن عباس بريء من هذا القول[3].

وقال السمين الحلبي: وما يُنقل عن ابن عباس (رضي الله عنهما) فمنحولٌ عليه[4].

كما تصدى لهذه الرواية غير المفسرين، مثل: ابن بطال، والحكيم الترمذي[5].

خامسًا: دراسة موضع الزعم:

شرع الاستئذان لمن يزور أحدًا في بيته؛ لأن الناس اتخذوا البيوت للاستتار مما يؤذي الأبدان من حر ومطر، وغير ذلك، ومما يؤذي العرض والنفس من انكشاف ما لا يحبّ الساكن اطلاع الناس عليه[6].

---

(١) المحرر الوجيز (٤/ ١٧٦) باختصار.

(٢) تفسير القرطبي (١٢/ ٢١٤).

(٣) البحر المحيط (٨/ ٣١) بتصرف.

(٤) الدر المصون (٨/ ٣٩٦). وينظر: التفسير الكبير (٢٣/ ٣٥٦)، واللباب (١٤/ ٣٤٢).

(٥) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (ت: ٤٤٩هـ) (٩/ ١٠) [ط/ مكتبة الرشد – السعودية / الرياض، ط/ ثانية، ١٤٢٣هـ]، ونوادر الأصول للحكيم الترمذي (٩١/٣).

(٦) التحرير والتنوير (١٨/ ١٩٦) بتصرف.

وفي تفسير الاستئناس وجوه، منها:

١- أنه بمعنى تستأذنوا، وسبق ذكره.

٢- أنه بمعنى الاستعلام، والاستكشاف: استفعال من أنس الشيء إذا أبصره ظاهرًا مكشوفًا. والمعنى حتى تستعلموا وتستكشفوا الحال، هل يراد دخولكم أم لا. ومنه قولهم: استأنس هل ترى أحدًا، واستأنستُ فلم أرَ أحدًا، أي: تعرفت واستعلمت، ومثله: قوله: ﴿**فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا**﴾[(١)][(٢)].

٣- أنه من الإنس، وهو أن يتعرف هل ثمّ إنسان أم لا؟[(٣)].

٤- وقيل: إن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، تقديره: حتى تسلموا وتستأنسوا[(٤)].

٥- وقيل: معناه حتى تؤنسوا أهل البيت بالتنحنح فيعلموا بقدومك عليهم. قاله مجاهد.

وعن أبي أيوب الأنصاري قال: قلْتُ: يا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا السَّلَام، فَمَا الِاسْتِئْنَاسُ، قالَ: «يَتَكَلَّمُ الرَّجُلُ بِتَسْبِيحَةٍ، وَتَكْبِيرَةٍ، وَتَحْمِيدَةٍ، وَيَتَنَحْنَحُ، وَيُؤْذِنُ أَهْلَ الْبَيْتِ»[(٥)].

---

(١) سورة النساء من الآية: ٦.

(٢) الكشاف (٣/ ٢٢٦)، وينظر: مفاتيح الغيب (٢٣/ ٣٥٧).

(٣) النكت والعيون (٤/ ٨٦)، وزاد المسير (٣/ ٢٨٨)، وتفسير القرطبي (١٢/ ٢١٣)، والدر المصون (٨/ ٣٩٦).

(٤) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٤٩)، وينظر: جامع البيان (١٩/ ١٤٩).

(٥) أخرجه ابن ماجه في السنن (٤/ ٦٥٧) رقم: ٣٧٠٧. [سنن ابن ماجه ط/ دار الرسالة العالمية بتحقيق الأرنؤوط]، والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٧٨) رقم: ٤٠٦٥، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٣/ ٨١٧) [ط/ دار المعارف، الرياض ط/ أولى، ١٤١٢ هـ].

وهذا - إن صحّ- نص في أن الاستئناس غير الاستئذان، والاستئناس يكون قبل السلام، وتكون الآية على بابها لا تقديم فيها ولا تأخير، وأنه إذا دخل سلم[١].

وعلى كلٍّ: فهذه الوجوه تردّ ما نُسب إلى ابن عباس أنه قال: هي خطأ من الكاتب.

• أمَّا الحكمة في التعبير عن الاستئذان بالاستئناس؛ فلأنه مثله في معنى الاستعلام، وأبلغ في الدلالة على المعنى، فإيثار لفظ: ﴿**تَسْتَأْنِسُوا**﴾ متمكن في باب الإعجاز من القراءة المزعومة «تستأذنوا» فالاستئذان ينصرف إلى الاستئذان بالقول.

وأما الاستئناس فيشمل القول وغيره من الأفعال التي تؤذن بالقدوم،كالتسبيح والتحميد والتنحنح، وما شابه ذلك[٢].

هذا إلى ما تشير إليه القراءة المتواترة من أن يقصد به الأنس وإزالة الوحشة، وعدم إيلام المستأذن عليه، ولا هكذا: «تستأذنوا» فقد يكون الاستئذان مصحوبًا بالخشونة، أو الإيحاش أو الإيلام، ونحو ذلك[٣].

الموضع الثالث: ما ورد في قوله: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾.

قال الطبري: حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة، عـــــن أبي جمرة، قال: قال ابن عباس لا تقولوا: ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مـــا**

(١) تفسير القرطبي (١٢/ ٢١٤) بتصرف.

(٢) المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٦٦)، وينظر:أحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٣٧٠).

(٣) المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٦٦).

آمَنْتُمْ بِهِ...﴾[1]، فإن الله تعالى ليس له مثل، ولكن قولوا: «بالَّذِي آمَنْتُمْ به»[2].

وأخرج ابن أبي داوود في المصاحف أنه كان يقرأ: «فإن آمنوا بما آمنتم به»[3].

قال الزاعمون: فهذا ينفي القراءة المشهورة التي كتب بها المصحف، ويدل على أن المصحف قد حصل فيه تغيير[4].

دراسة الزعم والحكم عليه

أولاً: الدافع لهذا الزعم:

الدافع لهذا الزعم هو ما جاء في الراوية «إن الله تعالى ليس له مثل»،ولعلهم قالوا بذلك، للمبالغة في نفي التشبيه عن الله (ﷻ)[5].

فكأن ابن عباس – في هذه الرواية إن كانت صحيحة عنه– يوجِّه تأويل قراءة: ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ**﴾ إلى: فإن آمنوا بمثل الله، وبمثل ما أنزل على إبراهيم وإسماعيل، وذلك إذا صرف إلى هذا الوجه، شِرك لا شكَّ بالله العظيم؛ لأنه لا مثل لله تعالى، فنؤمن أو نكفر به[6].

---

(١) سورة البقرة: ١٣٧.

(٢) جامع البيان (٣/ ١١٤)، وتأويلات أهل السنة (١/ ٥٧٧)، والأسماء والصفات للبيهقي (ت: ٤٥٨هـ) (٢/ ٣٤) [ط/ مكتبة السوادي، جدة – السعودية، ط/أولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م].

(٣) المصاحف لابن أبي داود (ص: ١٩٦).

(٤) ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٧٢).

(٥) تفسير القرطبي (٢/ ١٤٢).

(٦) جامع البيان (٣/ ١١٣).

ويرد على هذا الدافع بما يلي:

أن تأويل ذلك على غير المعنى الذي وَجّه إليه تأويله، فالتمثيل وقع بين الإيمانين، لا بين المؤمَنِ به، والمعنى: ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا..**﴾ فإن صدّق اليهود والنصارى بالله، ومَا أنزل إليكم، وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط، وما أوتي موسى وعيسى، وما أُوتي النبيون من ربهم، وأقروا بذلك، مثل ما صدّقتم أنتم به أيّها المؤمنون وأقررتم، فقد وُفِّقوا ورَشِدوا، فدلّ تعالى بهذه الآية على أنه لم يقبل من أحد عملاً إلا بالإيمان بهذه المعاني التي عدَّها قبلها، فالتشبيه إنما وقع بين التصديقيْن والإقرارين اللذين هما إيمان هؤلاء، وإيمان هؤلاء[1].

فلا وجه لترك القراءة المتواترة من حيث يشكل المعنى ويلبس؛ لأنّ ذلك إن جعله المرء مذهبًا لزمه أن يغير تلاوة كل الآيات المتشابهات، وهذا محظور[2].

ثانيًا: الحكم على الرواية من جهة الإسناد:

لم أقف على حكمٍ لإسناد هذه الرواية -فيما اطلعت عليه- ويكفي في الحكم عليه أن من ذكروا هذه الرواية قاموا بردها ردًّا قاطعًا، فقد قال الطبري فيها: قراءة ابن عباس جاءت مصاحف المسلمين بخلافها، وأجمعت قَرَأة القرآن على تركها[3].

---

(١) جامع البيان (٣/ ١١٣) وما بعدها بتصرف.

(٢) مفاتيح الغيب (٤/٧٣) .

(٣) جامع البيان (٣/ ١١٤).

وقال ابن أبي داوود-بعد أن ذكرها-: ولا يجوز أن يجتمع أهل الأمصار كلها، وأصحاب النبي (ﷺ) معهم على الخطأ، وخاصة في كتاب الله[1].

• كما عدّ ابن جني هذه القراءة في جملة الشواذ[2].

وعلى فرض صحة إسنادها: فهي رواية آحاد، ولا ترقى إلى مخالفة المتواتر بحال.

ويمكن أن تحمل على التفسير وبيان المعنى للقراءة المتواترة[3].

ثالثًا: رد الرواية من جهة المتن:

• هذه الرواية مخالفة للقطعي الثابت بالتواتر، والذي أجمع عليه المسلمون من لدن الصحابة إلى وقتنا هذا، ومخالف القطعي مردود،ثم هي لا يثبت بها قرآن قط[4].

• كما أن متنها يشتمل على ما يطعن في القرآن، فكيف استطاع ابن عباس أن ينهى الصحابة عن قراءة قرأ بها رسول الله، وكتب الصحابة بها المصحف؟[5].

رابعًا: دراسة موضع الزعم:

للمفسرين في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ**﴾ أقوال نذكر منها ما يأتي:

---

(١) المصاحف لابن أبي داود (ص: ١٩٦).

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ١١٤).

(٣) المحتسب (١/ ١١٤)، والمحرر الوجيز (١/ ٢١٥)، وتفسير القرطبي (٢/ ١٤٢)، وروح المعاني (١/ ٣٩٤).

(٤) المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٧٢).

(٥) ينظر: المصاحف لابن أبي داود (ص: ١٩٦).

أحدها: أن معناه: مثل إيمانكم، فزيدت الباء للتوكيد.

والثاني: أن المراد «مثْل» الكتاب، وتقديره: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم.

والثالث: أن المثل هاهنا: صلة، والمعنى: فإن آمنوا بما آمنتم به.

والرابع: هذا من مجاز الكلام، يقول: هذا أمر لا يفعله مثلك، أي لا تفعله أنت. والمعنى: فإن آمنوا بالذي آمنتم.

والخامس: أن المثليّة هنا متعلقة بالاعتقاد، أي فإن اعتقدوا مثل اعتقادكم.

السادس: أن الباء بمعنى «على»، أي: فإن آمنوا على مثل إيمانكم بالله[1]، والقول بزيادة الباء، غير مقبول، والتأويل الذي قدمناه عن الطبري في معناها وهو أن التمثيل وقع بين الإيمانين، لا بين المؤمَنِ به – هو الراجح، لوضوحه ودلالته على المعنى.

المطلب الثالث

ما ورد حول تبديل كلمة بحرف

قال تعالى: ﴿**اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ...**﴾ الآية[2].

زعم الزاعمون وقوع الخطأ في كتابة بعض كلمات القرآن، ومن ذلك ما ورد فيما أخرجه ابن أبي حاتم قال: حدثنا علي بن الحسين، حدثنا نصر بن

(١) زاد المسير (١/ ١١٦)، والتفسير الكبير (٤/ ٧٣)، والبحر المحيط (١/ ٦٥٢)، والدر المصون (٢/ ١٤١).

(٢) سورة النور من الآية: ٣٥.

علي، أخبرني أبي عن شبل بن عباد عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس: قال: هي خطأ من الكاتب، هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، قال: مثل نور المؤمن كمشكاة[1].

دراسة الزعم والحكم عليه

أولاً: الدافع لهذا الزعم:

لعلَّ الدافع لمَن قالوا بهذا الزعم ومن وافقهم أنهم استبعدوا تمثيل نور الله (ﷻ) بنور المصباح في المشكاة، ولهذا روي أنّ ابن عباس قال: هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة[2].

وهذا الدافع مردود:

لأنه «لا وجه لهذا الاستبعاد، ولا وجه للعدول عن الظاهر، لا من كتاب، ولا من سنة، ولا من لغة، وأمّا ما حُكي عن كعب الأحبار في هذا، فإن كان هو سبب عدول أولئك الصحابة الأجلاء عن الظاهر في تفسير الآية، فليس مثل كعب (رحمه الله) ممن يقتدى به في مثل هذا، وتفسير الصحابي إذا كان مستنده الرواية عن أهل الكتاب فلا تقوم به الحجة ولا يسوغ لأجله العدول عن التفسير العربي. نعم ! إن صحّت قراءة أُبيّ بن كعب، كانت هي المستند لهذه التفاسير المخالفة للظاهر، وتكون كالزيادة المبينة للمراد، وإن لم تصح فالوقوف على ما

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٩٤)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٦/ ١٩٧)، والإتقان (٢/ ٣٢٨)، وينظر: فتح البيان (٩/ ٢٢٤)، ومناهل العرفان (١/ ٣٩٠)، والمدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٧٠).

(٢) فتح القدير (٤/ ٤٣) بتصرف، وينظر: المصادر السابقة.

تقتضيه قراءة الجمهور من السبعة، وغيرهم ممن قبلهم، وممن بعدهم هو المتعين[1].

ثانيًا: الحكم على الرواية من جهة الإسناد:

ذكر هذه الرواية ابن أبي حاتم، والسيوطي[2]، ولم أقف على حكمٍ لإسنادها.

وقال الزرقاني- بعد أن ذكرها-: هي رواية ساقطة[3].

وعلى فرض صحة إسنادها: فهي مردودة برغم دعوى هذه الصحة؛ لأنها معارضة للقاطع المتواتر، والقاعدة أن معارض القاطع ساقط، وأن الرواية متى خالفت رسم المصحف فهي شاذة لا يلتفت إليها ولا يعول عليها[4].

فأغلب الظن أنها مختلقة على ابن عباس، وليس أدل على هذا من أنه قرأ بهذه القراءة المتواترة المعروفة. ولم ينقل عنه أنه قرأ: «مثل نور المؤمن»، وأن المأثور عنه في تفسيرها لا يتفق هو وما نقل عنه، فقد أخرج ابن جرير عن ابن عباس أنه قال: ﴿**مَثَلُ نُورِهِ**﴾: مثل هداه في قلب المؤمن. وهذا التفسير لا يتأتى إلا إذا عاد الضمير في ﴿**نُورِهِ**﴾ على لفظ الجلالة، وهو أرجح الروايتين عنه في مرجع الضمير[5].

---

(١) فتح القدير (٤/ ٤٣) بتصرف. وينظر: فتح البيان (٩/ ٢٢٤).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٩٤)، والدر المنثور (٦/ ١٩٧).

(٣) مناهل العرفان (١/ ٣٩٢).

(٤) ينظر: مناهل العرفان (١/ ٣٨٩).

(٥) المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٧٠)، وينظر: جامع البيان (١٩/ ١٧٩).

قال أبو شهبة: ولو سلمنا ما رواه الحاكم عنه من أن مرجع الضمير هو المؤمن[١] فلا يلزم منه رد القراءة المتواترة؛ بل هو تفسير لمرجع الضمير فيها. وأيًّا كان المروي عنه فلا يشهد لهذا الدسّ والاختلاق، ويضعف هذه الرواية التي رواها الحاكم عنه أن رجوع الضمير إلى مذكور في الكلام إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه – خلاف الظاهر، ولا سيّما إذا فات المقصود من الكلام على ذلك، وإنما تتم الروعة في التمثيل في الآية لو رجع الضمير إلى المذكور، وهو لفظ الجلالة، على أن يكون المراد بالنور الحق الذي قامت عليه السموات والأرض، أو الهدى الذي غرسه الله في قلب المؤمن، وأما على الوجه الآخر ففيه تفكيك للقرآن وتفويت لروعة التمثيل[٢].

ثالثًا: رد الرواية من جهة المتن:

متن هذه الرواية شاذ؛ لأنه مخالف لما عليه المصحف الشريف، وخارق لإجماع الأمة، وغير ذلك من المخالفات التي أشرتُ إليها في ردود سابقة.

رابعًا: مخالفتها للواقع:

هذه الرواية مردودة عقلاً؛ لأن ابن عباس قد أخذ القرآن عن زيد بن ثابت، وأُبيّ، وهما كانا في جمع المصاحف، وابن عباس كان يعرف ذلك ويوقن به، فمحال إذن أن ينطق لسانه بكلمة تحمل رائحة اعتراض على جمع القرآن ورسم القرآن، وإلا فكيف يأخذ عن زيد وأبي بن كعب ثم يعترض على جمعهما ورسمهما؟[٣].

---

(١) ينظر: المستدرك على الصحيحين (٢/ ٤٣٢).

(٢) المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٧١) باختصار، وينظر: روح المعاني (٩/ ٣٥٩).

(٣) مناهل العرفان (١/٣٩٢)، وينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١/٤٢٦).

خامسًا: موقف المفسرين منها:

تجاهل جمهور المفسرين هذه الرواية، ولم يذكروها في تفاسيرهم، وهذا يدل على عدم رضاهم عليها، أو قبولهم لها، ولم يذكرها إلا البعض منهم ابن أبي حاتم، والسيوطي، والشوكاني الذي فطن إليها، وقال -بعد أن ذكرها-: إن تفسير النظم القرآني بهذا ونحوه كما ورد عن أُبيّ بن كعب، وابن عباس وابن عمر (ﷺ) ليس على ما تقتضيه لغة العرب، ولا ثبت عن رسول الله ما يجوز العدول عن المعنى العربي إلى هذه المعاني التي هي شبيهة بالألغاز والتعمية، ولكن هؤلاء الصحابة ومن وافقهم ممن جاء بعدهم استبعدوا تمثيل نور الله سبحانه بنور المصباح في المشكاة، ولا وجه لهذا الاستبعاد. ولا وجه للعدول عن الظاهر، لا من كتاب ولا من سنة ولا من لغة[1].

وأشار الزرقاني إلى أنَّ هذه الرواية من عمل الوضّاعين، ووصفها بالكذب، فقال:«ألا إنها كذبة مفضوحة ولو أنهم نسبوها لأُبيّ بن كعب لكان الأمر أهون؛ لأنه روي في الشواذ: أن أبي بن كعب قرأ: مثل نور المؤمن، والذي ينبغي أن تحمل عليه هذه الروايات أن أُبيّ بن كعب أراد تفسير الضمير في القراءة المعروفة المتواترة، وهي ﴿**مَثَلُ نُورِهِ**﴾ فهي روايات عنه في التفسير لا في القراءة بدليل أنه كان يقرأ: ﴿**مَثَلُ نُورِهِ**﴾»[2].

سادسًا: دراسة موضع الزعم:

اختلف المفسرون في عود الضمير في قوله: ﴿**مَثَلُ نُورِهِ**﴾ على أقوال:

قيل: يعود إلى الله (ﷻ). وقال كعب: هذا مثل ضربه الله لنبيه (ﷺ)، فالمشكاة صدره، والزجاجة قلبه، والمصباح فيه النبوة تتوقد من شجرة مباركة

---

(١) فتح القدير (٤/ ٤٣) بتصرف.

(٢) مناهل العرفان (١/ ٣٩٢) بتصرف، وينظر: المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٧١).

هي شجرة النبوة، يكاد نور محمد (ﷺ) وأمره يتبين للناس، ولو لم يتكلم أنه نبي كما يكاد ذلك الزيت يضيء، ولو لم تمسسه نار. وقيل: يعود إلى المؤمن، أي: مثل نور المؤمن الذي في قلبه كَمِشْكاة. وقيل: يعود إلى القرآن. وقيل: إلى الإيمان[1].

والقول الأول هو الراجح؛ لأنه الذي يدل عليه ظاهر الآية، والمعنى: مثل نور الله (ﷻ) الذي يهدي إليه في قلوب المؤمنين كمشكاة.

ولا حرج من أن يشبه نور الله بنور المصباح في المشكاة، لأنّ هذا هو ما أخبر الله به عن نفسه، أمّا الأقوال الأخرى فضعيفة؛ لأنه لم يتقدَّم لهذه الأشياء ذِكر، وليس عليها دليل من كتاب أو سنة[2].

ولا يخفى أن رجوع الضمير إلى غير مذكور في الكلام إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه أو كان لكن كانت دلالته عليه خفية خلاف الظاهر جدًّا لا سيّما إذا فات المقصود من الكلام على ذلك[3].

ومن ثمَّ فمن استبعد تشبيه نور الله (ﷻ) بنور المصباح في المشكاة، فقد عدل عن الظاهر، ولا وجه لعدوله من كتاب، أو سنة، أو لغة. كما سبق بيانه. والله أعلم.

---

(١) جامع البيان (١٨٤/١٩)، وتأويلات أهل السنة (٥٦٥/٧)، وتفسير الماوردي (١٠٢/٤)، وزاد المسير (٢٩٥/٣)، ولباب التأويل (٢٩٧/٣)، والدر المصون (٤٠٤/٨)، والسراج المنير (٦٢٤/٢).

(٢) الدر المصون (٤٠٤/٨)، وفتح القدير (٤٣/٤)، والتفسير القرآني (١٢٨٣/٩).

(٣) روح المعاني (٣٥٩/٩)، وينظر: المحرر الوجيز (١٨٣/٤).

المطلب الرابع

ما ورد حول خطأ الكاتب في تبديل بعض الحروف

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ...** ﴾[1].

زعم البعض أن كُتَّاب المصحف أخطأوا في كتابة بعض الحروف في القرآن، بسبب المداد المستخدم في الكتابة، ومن ذلك: ما روي عن ابن عباس أنه كان يقول: أنزل الله هذا الحرف على لسان نبيكم «وصَّى ربك أن لا تعبدوا إلا إيّاه» فالتصقت إحدى الواوين بالصاد فقرأ الناس: «وقضى ربك» ولو نزلت علي القضاء، ما أشرك به أحد[2].

وعن الضحاك قال: ليس كذلك نقرؤها نحن ولا ابن عباس إنما هي «ووصى ربك» وكذلك كانت تقرأ وتكتب فاستمدَّ كاتبكم فاحتمل القلم مدادًا كثيرًا فالتصقت الواو بالصاد، ثم قرأ: ﴿**وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ...**﴾ الآية[3] ولو كانت «قضى» من الرب لم يستطع أحد رد قضاء الرب ولكنه وصية أوصى بها العباد[4].

---

(١) سورة الإسراء من الآية: ٢٣.

(٢) أخرجه أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢٣٢٣)، والكناني في إتحاف الخيرة المهرة (٧/ ١٦٦) [إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة لأبي العباس الكناني (ت: ٨٤٠هـ) ط/ دار الوطن للنشر، الرياض – ط /أولى ١٤٢٠ هـ]، والدر المنثور (٥/ ٢٥٨)، وعزاه إلى أبي عبيد،وابن المنذر،وابن منيع وابن مردويه من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس.

(٣) سورة النساء من الآية: ١٣١.

(٤) أخرجه السيوطي في الدر المنثور (٥/ ٢٥٧)، وينظر: الإتقان (٢/ ٣٢٨)، والمدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٦٩).

دراسة الزعم والحكم عليه

أولاً: الدافع لهذا الزعم:

لعلَّ من قال بهذا الزعم فَهم أن لفظ: ﴿قَضَى﴾ متحتم الوقوع، وأن إجراء لفظ ﴿قَضَى﴾ كما هو يوجب أن يقع في الكون خلاف ما أراد الله، ولو كان ﴿قَضَى﴾ كما هو لاستطاع البعض أن يقول: إن الله قضى أن لا نعبد إلا إياه، فخالف بعض البشر القضاء وكفروا، وقضى أن بالوالدين إحساناً فخالف بعض البشر القضاء وعقُّوا آبائهم وأمهاتهم. وهذا يدل على أن الكلمة ليست «وقضى» وإنما هي «ووصى» قال الضحاك: ولو كانت «قضى»من الرب لم يستطع أحد رد قضاء الرب ولكنه وصية أوصى بها العباد[1]، وفي رواية: ولو نزلت على القضاء ما أشرك به أحد[2].

وهذا الدافع مردود:

«لأن ما استندوا إليه من أن اللفظ القرآني لو كان ﴿وَقَضَى﴾ لما أشرك أحد غير لازم لمن تدبر وتأمل؛ لأن هذا الاعتراض إنما يتجه لو حملنا القضاء على التقدير الأزلي، فأما لو أريد به معناه اللغوي الذي هو البت والقطع فلا يرد، ولذلك فسّر الجمهور ﴿وَقَضَى﴾ بـــ" أمَر" وهذا التفسير نفسه ثابت عن ابن عباس كما أخرجه ابن جرير من طريق علي بن طلحة عن ابن عباس أنه قال: أمَر[3]، وهذا يردّ ما نُسب زورًا إلى ابن عباس»[4].

---

(١) مفاتيح الغيب (٢٠/ ٣٢١)، والدر المنثور (٥/ ٢٥٨).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٣٢٣)، وإتحاف الخيرة المهرة للكناني (٧/ ١٦٦)، والإتقـــان (٢/ ٣٢٨).

(٣) جامع البيان (١٧/ ٤١٣).

(٤) المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٦٩).

ثانيًا: الحكم على الرواية من جهة الإسناد:

أخرج هذه الرواية ابن أبي حاتم في تفسيره دون إسناد[1]، وأخرجها شهاب الدين الكناني فقال: وقال أحمد بن منيع: حدثنا حسين بن محمد، حدثنا الفرات بن السائب، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، وذكر الرواية، ثم قال: هذا إسناد ضعيف، فيه فرات بن السائب، ضعفه أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن حبان، والدارقطني وغيرهم، وقال البخاري: منكر الحديث[2].

وأمّا ما جاء عن الضحّاك فهو ضعيف أيضًا فـ«فإن الضحاك لم يلق ابن عباس»[3].

ثالثًا: ردها من جهة المتن: هذه الرواية مردودة متنًا لما يلي:

١- لأنها تطعن في القرآن، وتخالف المتواتر الثابت.

٢- أن متنها اشتمل على ما فيه دلالة على الوضع، فقد جاء فيها «فاستمدَّ كاتبكم فاحتمل القلم مدادًا كثيرًا فالتصقت الواو بالصاد» فمن الذي أخبر راوي هذه الرواية بذلك؟ ومن الذي رأى القلم وهو يحمل مدادًا كثيرًا حتى التصقت الواو بالصاد؟

وإذا كان هناك من رأى القلم وهو يحمل مدادًا كثيرًا، ورأى التصاق الواو بالصاد، فلماذا لم يخبر باقي الصحابة وقت الجمع؟ ولماذا سكت؟.

٣- كما أن ابن عباس (رضي الله عنهما) قد استفاض عنه أنه قرأ: ﴿**وَقَضَى**﴾ وهذا دليل على أن ما نسب إليه غير صحيح، وهذا ما أشار إليه أبو حيان بقوله: هي

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٣٢٣)

(٢) إتحاف الخيرة المهرة (٧/ ١٦٦)، وينظر: ديوان الضعفاء (ص: ٣١٧)، والكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٣٣).

(٣) الإتقان (٤/ ٢٣٩).

قراءة مخالفة لسواد المصحف، والمتواتر هو: ﴿وَقَضَىٰ﴾، وهو المستفيض عن ابن مسعود، وابن عباس وغيرهما في أسانيد القراء السبعة[١].

رابعًا: موقف المفسرين منها:

لقد تصدى كثير من المحققين لهذه الرواية، وبيّنوا ضعفها، وحكموا بشذوذها، قال الكرماني -بعد أن ذكرها-: وهذه القراءة عند القراء مقبولة في جملة الشواذ، والحكاية مردودة على الراوي[٢].

وقال ابن عطية: وهذا ضعيف، وإنما القراءة مروية بسند[٣].

وقال ابن الجوزي: وهذا على خلاف ما انعقد عليه الإجماع، فلا يلتفت إليه[٤].

وقال الرازي: هذا القول بعيد جدًّا؛ لأنه يفتح باب أن التحريف والتغيير قد تطرق إلى القرآن، ولو جوّزنا ذلك لارتفع الأمان عن القرآن، وذلك يخرجه عن كونه حجة، ولا شك أنه طعن عظيم في الدين[٥].

وقال أبو شهبة: هذه الروايات ضعيفة، ومدسوسة على ابن عباس ونقلها من نقلها بدون تثبت أو تحرّ، والضعف لا يحتج ولا يؤخذ به في دون هذا، فما بالك في شيء يتعلق بالقرآن![٦].

---

(١) البحر المحيط (٧/ ٣٣).

(٢) غرائب التفسير (١/ ٦٢٤).

(٣) المحرر الوجيز (٣/ ٤٤٧).

(٤) زاد المسير (٣/ ١٧).

(٥) مفاتيح الغيب (٢٠/ ٣٢١)، وينظر: تفسير الخازن (٣/ ١٢٦)، والسراج المنير (٢/ ٢٩٤).

(٦) المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٦٩) باختصار.

خامسًا: دراسة موضع الزعم:

ما اتفق عليه قُرَّاء الأُمة هو قوله: ﴿**وَقَضَى**﴾، ومعناه: وأمر ربك، وعلى هذا جمهور المفسرين، فلا وجه لمن قال بهذا الزعم(١).

«إنما يلزم هذا لو كان القضاء بمعنى الفراغ من الأمر، وهو وإن كان أحد معاني مطلق القضاء، كما في قوله::﴿**قُضِيَ الْأَمْرُ**﴾(٢) ولكنه-هاهنا- بمعنى الأمر، وهو أحد معاني القضاء، والأمر لا يستلزم ذلك، فإنه سبحانه قد أمر عباده بجميع ما أوجبه، ومن جملة ذلك إفراده بالعبادة وتوحيده، وذلك لا يستلزم أن لا يقع الشرك من المشركين»(٣).

وللتوضيح أقول: القضاء يستعمل في اللغة على وجوه: القضاء بمعنى الأمر، كقوله تعالى: ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**﴾(٤) ومعناه أمر. والقضاء بمعنى الخلق، كقوله: ﴿**فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ..**﴾(٥) يعني خلقهن، والقضاء بمعنى الحكم، كقوله تعالى: ﴿**فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ**﴾(٦) يعني احكم. والقضاء بمعنى الفراغ، كقوله: ﴿**قُضِيَ الْأَمْرُ**﴾(٧)، أي فرغ منه، والقضاء بمعنى الإرادة، كقوله تعالى: ﴿**إِذَا قَضَى أَمْرًا**﴾(٨) والقضاء بمعنى العهد، كقوله تعالى: ﴿**إِذْ**

---

(١) المحرر الوجيز (٣/ ٤٤٨)، ومفاتيح الغيب (٢٠/ ٣٢١)، وتفسير ابن كثير (٥/ ٦٤)، وتفسير أبي السعود (٥/ ١٦٦)، وفتح القدير (٣/ ٢٥٩)، وروح المعاني (٨/ ٥٣).

(٢) سورة يوسف من الآية: ٤١.

(٣) فتح القدير (٣/ ٢٦١)، وينظر: فتح البيان (٧/ ٣٧٤).

(٤) سورة الإسراء من الآية: ٢٣.

(٥) سورة فصلت من الآية: ١٢.

(٦) سورة طه من الآية: ٧٢.

(٧) سورة يوسف من الآية: ٤١.

(٨) سورة آل عمران من الآية: ٤٧.

قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ﴾[1] فإذا كان القضاء يحتمل هذه المعاني فلا يجوز إطلاق القول بأن المعاصي بقضاء الله؛ لأنه إن أريد به الأمر فلا خلاف أنه لا يجوز ذلك؛ لأن الله تعالى لم يأمر بها فإنه لا يأمر بالفحشاء. جاء رجل إلى الحسن فقال إنه طلق امرأته ثلاثًا. فقال: إنك قد عصيت ربك وبانت منك. فقال الرجل: قضى الله ذلك عليّ! فقال الحسن: ما قضى الله ذلك، أي ما أمر الله به، وقرأ هذه الآية: **﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾**[2][3].

ومما سبق: يتبين أنه لا وجه لمن قال بالخطأ لاندفاع المحذور بحمل القضاء على الأمر[4]

وأن قراءة: **﴿وَقَضَى﴾** هي التي انعقد الإجماع عليها، وما جاء من ادعاء الخطأ في كتابتها، فهو كذب، ومن ثمَّ فلا يتعلق بأذيال مثل هذه الرواية الساقطة إلا مُلْحد[5].

الموضع الثاني:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾[6]

قال الإمام أحمد: حدثنا عفَّان، حدثنا صخر بن جُوَيْرِيَة، قال: حدَّثنا إِسماعيل المكِّيّ، قال: حدَّثني أبو خلف مولى بني جُمَح، أنه دخل مع عُبَيد بن

---

(١) سورة القصص من الآية: ٤٤.

(٢) سورة الإسراء من الآية: ٢٣.

(٣) جامع البيان (١٧/ ٤١٣)، وتفسير القرطبي (١٠/ ٢٣٨)، وتفسير البغوي (٣/ ١٢٦).

(٤) روح المعاني (٨/ ٥٣)، وأضواء البيان (٣/ ٨٦).

(٥) مناهل العرفان (١/ ٣٩٠) باختصار.

(٦) سورة المؤمنون الآية: ٦٠

عُمَير على عائشة أُمِّ المؤمنين.. فقال: جِئْتُ أَنْ أَسْأَلَكِ عَنْ آيَةٍ في كتَاب الله (ﷻ)، كيْف كان رَسُولُ الله يَقْرَؤُهَا؟ فقالت: أَيَّةُ آيَةٍ؟ فقال: «الَّذينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا» أو «الَّذينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا»، فَقَالَتْ: أَيَّتُهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: وَالَّذي نَفْسِي بِيَدِه، لَإِحْدَاهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ منَ الدُّنْيَا جَميعًا، أَوِ الدُّنْيَا وَمَا فيهَا، قَالَتْ: أَيَّتُهُمَا؟ قُلْتُ: «الَّذينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا»، قَالَتْ: «أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ الله كَذَلكَ كَانَ يَقْرَؤُهَا، وَكَذَلِكَ أُنْزِلَتْ، أوْ قَالَتْ: أَشْهَدُ لَكَذَلِكَ أُنْزِلَتْ، وكَذَلِكَ كَانَ رَسُولُ الله (ﷺ) يَقْرَؤُهَا، ولَكنَّ الْهِجَاءَ حَرْفٌ»[1].

زعم المشككون في القرآن أن كلام السيدة عائشة (رضي الله عنها) يطعن في الصحابة، وأنهم قد أخطأوا في كتابة بعض حروف القرآن، خاصة في الكلمات المتشابهة لفظًا[2].

دراسة الزعم والحكم عليه

أولاً: الحكم على الرواية من جهة الإسناد:

لقد اعتمد الزاعمون في تشكيكهم على رواية الإمام أحمد في المسند، وهي رواية ضعيفة الإسناد، كما قال محققه: فيه أبو خلف مولى بني جمح، وهو مجهول الحال، روى عنه اثنان، أحدهما: طلحة بن عمرو المكي، وهو متروك، ولم يؤثر توثيقه عن أحد، وجهَّله الحسيني جهالة عين، فقال: لا يعرف[3].

(١) المسند (٤١/ ١٨٥) رقم: ٢٤٦٤١، وذكره ابن كثير في تفسيره (٥/ ٤٨١)، والسيوطي في الدر (٦/ ١٠٦).

(٢) ينظر: مناهل العرفان (١/ ٣٩٤)، والمدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٧٨).

(٣) قاله شعيب الأرناؤوط في تخريجه لمسند أحمد (٤١/ ١٨٥).

كما أن في الإسناد إسماعيل المكي، وهو إسماعيل بن مُسْلم المكي ضعيف، قال ابن كثير: ضعِيف[1]، وقال الهيثمي: رواه أحمد، وفيه إسماعيل المكي، وهو ضعيف[2].

وأخرجه الطبري في تفسيره[3] من طريق طلحة بن عمرو، وطلحة متروك[4].

وأخرجه الحاكم من طريق يحيى بن راشد، عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، عن أبيه، عن عائشة، بنحوه، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: يحيى ضعيف[5].

وعلى فرض صحة إسناد الرواية: فتحتمل ما يلي:

١- أن قول أمّ المؤمنين «ولكن الهجاء حرف» تقصد به أنه مأخوذ من الحرف بمعنى القراءة واللغة، والمعنى أن هذه القراءة المتواترة التي رسم بها المصحف لغة ووجه من وجوه الأداء في القرآن الكريم. ولا يصح أن تكون كلمة «حرف» مأخوذة من التحريف الذي هو الخطأ، وإلا كان حديثًا معارضًا للمتواتر ومعارض القاطع ساقط[6].

---

(١) تفسير ابن كثير (٥/ ٤٨١)، وينظر: فتح القدير (٣/ ٥٨١)، وفتح البيان (٩/ ١٣٠).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/ ٧٣).

(٣) جامع البيان (١٩/ ٤٦).

(٤) قال ابن حجر:طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي متروك. تقريب التهذيب (ص: ٢٨٣).

(٥) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٢٦٩)، حديث رقم: ٢٩٦٩، وينظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٠٦).

واستفدتُ هذا التخريج من حاشية مسند أحمد بتخريج شعيب الأناؤوط (٤١/ ١٨٦).

(٦) مناهل العرفان (١/ ٣٩٥).

٢- أن قول السيدة عائشة: «أن رسول الله كان يقرؤها» لا ينافي أن تكون القراءة المتواترة منزلة، وقرأ بها النبي، ولا سيّما وهي المتواترة التي أجمع عليها القراء السبعة[١].

٣- كما يحتمل أنها مما نسخ من القراءات في عهد النبي (ﷺ)، أو مما ترك عند جمع القرآن لعدم ثبوتها وتواترها[٢].

٤- ويحتمل أن يكون المراد أخطئوا في الاختيار، وما هو الأَولى لجمع الناس عليه من الأحرف السبعة، لا أن الذي كتب خطأ خارج عن القرآن[٣].

٥- وهناك من قال بالجمع بين القراءتين، فالمتواترة ظاهرها متعلق بالعبادة المالية، والأخرى تتعلق بالطاعة البدنية، على أن المتوترة يمكن أن يقال في تفسيرها: يعطون من أنفسهم ما أعطوا من الطاعات، فيشمل النوعين من العبادة[٤].

ثانيًا: ردّ الرواية من جهة المتن: هذه الرواية مردودة متنًا، للآتي:

• أنها مخالفة للثابت المتواتر، الذي أجمع عليه المسلمون منذ نزول القرآن.كما أنها تطعن في كُتّاب المصحف، وتصورهم بأنهم لا يستطيعون التفرقة بين حرف مدّ، وآخر.

• كما أنها مردودة عقلاً، ومخالفة للواقع، فهي تتنافى تمامًا مع ما كان عليه الصحابة من الدقة والضبط والتثبت عند جمعهم للقرآن. كما سبق أن أشرتُ إلى ذلك فيما سبق.

---

(١) مناهل العرفان (١/ ٣٩٥)، والمدخل (ص: ٣٧٨).

(٢) المدخل (ص: ٣٧٨).

(٣) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣٢٩) باختصار، وينظر: جامع البيان (١٩/ ٤٦).

(٤) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لأبي الحسن الهروي (٨/ ٣٣٥٢).

ثالثًا: موقف المفسرين منها:

حكى الكثير من المفسرين هذه الرواية عند تفسير هذه الآية بإيجاز، دون تعليق عليها[1]، ومنهم من ذكرها وبيَّن ضعفها، مثل: ابن كثير، والآلوسي، والشوكاني

قال ابن كثير -بعد أن ذكرها-: فيها إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف[2].

وقال الآلوسي: وأطلق عليها المفسرون قراءة رسول الله (عليه الصلاة والسلام) يعنون أن المحدثين نقلوها عنه (ﷺ)، ولم يروها القراء من طرقهم[3].

وقال الشوكاني: وفي إسناده إسماعيل بن علي، وهو ضعيف[4].

رابعًا: دراسة موضع الزعم:

قوله: ﴿**وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ ما آتَوْا..**﴾ معطوف على ما سبقه، وهو قوله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآياتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لا يُشْرِكُونَ**﴾[5].

---

(١) ينظر: تأويلات أهل السنة (٧/ ٤٧٦)، وتفسير البغوي (٣/ ٣٦٨)، والمحرر الوجيز (٤/ ١٤٨)، وزاد المسير (٣/ ٢٦٥)، وتفسير القرطبي (١٢/ ١٣٣)، واللباب (١٤/ ٢٣١).

(٢) تفسير ابن كثير (٥/ ٤٨١).

(٣) روح المعاني (٩/ ٢٤٤)، وينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (٢/ ٩٦).

(٤) فتح القدير (٣/ ٥٨١)، وينظر: فتح البيان (٩/ ١٣٠)، ومناهل العرفان (١/ ٣٩٣)، والمدخل (ص: ٣٧٨).

(٥) سورة المؤمنون من الآية: ٥٧- ٥٩.

وهي أربع صفات يكون عليها الذين يسارعون في الخيرات، فهم (أولاً) من خشية ربهم، على إشفاق دائم، وهم (ثانيًا) بآيات ربهم يؤمنون، ثم هم (ثالثًا) قد خلت نفوسهم من كلّ أثر من الشرك بالله، ثم هم (رابعًا): ﴿**يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ**﴾[1].

وقد اختلف في تأويل هذه الصفة الرابعة: ففسّر الجمهور ﴿**يُؤْتُونَ مَا آتَوْا**﴾ على أنه من الإتيان بمعنى الإعطاء، أي: يعطون الأموال صدقات ونفقات في سبيل الله[2].

و«الإيتاء» يستعمل في إعطاء المال، مثل قوله تعالى: ﴿**وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ...**﴾[3] وهو شائع في القرآن[4]. قال الراغب: وخصّ دفع الصدقة في القرآن بالإيتاء[5].

وعبَّر بـــ ﴿**مَاآتَوْا**﴾ دون المال؛ ليعم كل أصناف العطاء المطلوب شرعًا، وليعم القليل والكثير، فلعل البعض ليس له من المال ما تجب فيه الزكاة وهو يعطي مما يكسب[6].

أمَّا عن سبب وجل قلوبهم: فهو خوفهم أن لا يقبل منهم هذا العطاء، لخوفهم أن يكونوا قد قصروا في القيام بشروط الإعطاء، وهذا من باب الإشفاق والاحتياط[7].

---

(١) التفسير القرآني (٩/١١٤٨)، وينظر: تفسير القرطبي (١٢/١٣٢)، وفتح القدير (٣/٥٧٨).

(٢) تفسير القرطبي (١٢/ ١٣٢)، والبحر المحيط (٧/ ٥٦٩)، وفتح القدير (٣/ ٥٧٨).

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٧٧.

(٤) المفردات (ص: ٦١)، وفتح القدير (٣/ ٥٧٨)، والتحرير والتنوير (١٨/ ٧٧).

(٥) المفردات (ص: ٦١).

(٦) التحرير والتنوير (١٨/ ٧٧).

(٧) تفسير ابن كثير (٥/ ٤٨١)، والتحرير والتنوير (١٨/ ٧٧).

وعن عائشة (رضي الله عنها) أنها سألت النبي (ﷺ) عن هذه الآية قالت: أَهُمُ الّذِين يَشْرَبُونَ الخَمْرَ وَيَسْرِقُونَ؟ قال: «لا يا بِنْتَ الصِّدِّيق، ولَكِنَّهمُ الَّذِينَ يَصُومُونَ ويُصلُّونَ ويَتَصَدَّقُونَ، وهُمْ يَخَافُونَ أَنْ لا تُقْبَلَ منْهُمْ »[1].

وهذا بمثابة التفسير للآية على قراءة الجمهور[2].

وأما قراءة: «يَأْتونَ ما أَتوْا» من الإتيان، المروية عن عائشة هي-أيضًا- مروية عن ابن عباس وقتادة والأعمش والحسن والنخعي، وهي قراءة شاذة[3]. قيل في معناها: والذين يأتون الذنوب وهم على خوف وخشية من لقاء ربهم. وقيل: يفعلون من العبادات ما فعلوه وقلوبهم وجلة. وقيل: في جميع الأعمال طاعتها ومعصيتها[4].

وما قرأ به الجمهور وفسروا به هو الصواب، بدليل ما ورد في الحديث السابق.

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن (٥/ ٣٢٧) كتاب التفسير، باب: ومن سورة المؤمنون، حديث رقم: ٣١٧٥، وصححه الألباني، والإمام أحمد في المسند (٤٢/ ٤٦٥) حديث رقم: ٢٥٧٠٥.

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لأبي الحسن الهروي (٨/ ٣٣٥٢).

(٣) كما في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٩٥).

(٤) تأويلات أهل السنة (٧/ ٤٧٦)، وأحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٣٢٣)، والمحرر الوجيز (٤/ ١٤٨)، وتفسير ابن كثير (٥/ ٤٨١)، والبحر المحيط (٧/ ٥٦٩)، وإرشاد العقل السليم (٦/ ١٤٠)، وروح المعاني (٩/ ٢٤٤).

ولأنه قال – بعد ذلك –: ﴿**أُولئِكَ يُسارِعُونَ فِي الْخَيْراتِ وَهُمْ لَها سابِقُونَ**﴾[١] فجعلهم من السابقين، ولو كان المعنى على القراءة الأخرى، لأوشك أن لا يكونوا من السابقين، بل من المقتصدين أو المقتصرين[٢].

- كما أن: ﴿**أُولئِكَ يُسارِعُونَ فِي الْخَيْراتِ**﴾ لا يصح أن يحمل على شرب الخمر وسرقة المال، وسائر السيئات»[٣].

---

(١) سورة المؤمنون من الآية: ٦١.

(٢) تفسير ابن كثير (٥/ ٤٨١).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣٣٥٢).

المبحث الثالث

ما ورد حول الزيادة أو النقص

المطلب الأول

ما ورد حول زيادة حرف

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ﴾[1]

روي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه كان يقرأ: **﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾** ويقول: خذوا هذه الواو واجعلوها في: **﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ...﴾**[2].

وروي عنه -أيضًا- أنه قال: اجعلوها في: **﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ...﴾**[3][4].

استغلَّ الزاعمون هذه الرواية، وادعوا أن هناك حروفًا زيدت في بعض كلمات القرآن،وحذفت من بعضها[5].

---

(١) سورة الأنبياء الآية: ٤٨.

(٢) سورة آل عمران من الآية: ١٧٣ .

(٣) سورة غافر من الآية: ٧.

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ٣٠٥)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٥/ ٦٣٤)، وعزاه إلى سعيد بن منصور، وابن المنذر،وابن أبي حاتم، وينظر: مناهل العرفان (١/ ٣٩١)، والمدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٦٩).

(٥) الدر المنثور (٥/ ٦٣٤)، والإتقان (٢/ ٣٢٨)، ومناهل العرفان (١/ ٣٩١)، والمدخل (ص: ٣٦٩).

دراسة الزعم والحكم عليه

أولاً: الدافع لهذا الزعم:

لعل الدافع لمن زعموا هذا الخطأ ظنهم أن: ﴿وَضِيَاءً﴾ صفة لـ﴿**الْفُرْقَان**﴾، فإنه لا يجوز عطف الصفة على الموصوف كما هو معروف عند النحاة.

<u>وهذا الدافع مردود:</u> لأن حرف الواو هنا لم يعطف صفة على موصوف – كما ظنُّوا–، وإنما جيء به للمغايرة؛ لبيان أن ﴿**الْفُرْقَانَ**﴾ شيء،﴿**وضِيَاءً**﴾ شيء آخر، ولو تركت لالتبس الأمر، وظنَّ أن الفرقان هو الضياء«فالبلاغة القرآنية قاضية بوجود الواو لا بحذفها؛ لأن ابن عباس نفسه فسّر ﴿**الْفُرْقَانَ**﴾ في الآية المذكورة بالنصر، وعليه يكون الضياء بمعنى التوراة أو الشريعة، فالمقام للواو لأجل هذا التغاير»[(١)].

ثانيًا: الحكم على الرواية من جهة الإسناد:

أخرج هذه الرواية السيوطي في الدر المنثور[(٢)]، وعزاها إلى ابن أبي حاتم، وابن المنذر، وسعيد بن منصور، ولم أجدها عندهم.

وذكرها أبو عبيد في فضائل القرآن[(٣)] عن عكرمة، ثم قال: لا أدري أهو عن ابن عباس أم لا؟.

- كما لم يذكرها أحد من المفسرين فيما اطلعتُ عليه.

وقد ردّها الزرقاني، فقال: هذه الرواية ضعيفة، لم تصح عن ابن عباس[(٤)].

---

(١) مناهل العرفان (١/ ٣٩١).

(٢) (٥/ ٦٣٤).

(٣) ص (٣٠٥).

(٤) مناهل العرفان (١/ ٣٩١) بتصرف، وينظر: المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٦٩).

وعلى فرض صحة الإسناد: فهي رواية آحاد، ولا تقوى على معارضة المتواتر بأي حال.

ثالثًا: ردّها من جهة المتن:

هذه الرواية مردودة؛ لأنها تطعن في كتَاب الله، وتشير إلى أن الكُتَّاب قد فاتهم أن يضعوا الواو في موضعها، فوضعوها خطأ في غير محلها، وكأنّ ابن عباس (رضي الله عنهما) هو الذي كان يراجع القرآن ويصححه حتى وجد الواو ليست في موضعها، وكل هذا غريب وباطل،فأين كان الصحابة يوم أن كُتبت هذه الكلمة خطأ؟ ومن هم الذين كان يحدثهم ابن عباس، ومتى؟

رابعًا: دراسة موضع الزعم:

اختلف المفسرون في المراد بـــ«**الْفُرْقَان وَضِيَاءً وَذِكْرًا**» في قوله: ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ**﴾[1] فذهب أكثرهم إلى أن هذه الألفاظ مختلفة وليست شيئًا واحدًا، ومن بين كلامهم: أن «الفُرْقان» هو النصر على الأعداء، أو الآيات الحسّية كالعصا واليد، وأن «الضياء» هو «التوراة» وكذلك «الذِّكر»، فيكون معنى الآية: ولقد آتينا موسى وهرون النصر، والتوراة التي هي الضياء والذكر، فالواو عاطفة، والعطف بالواو يؤذن بالتغاير، ومن ثمّ ففائدة وجود الواو المغايرة بين هذه الأمور. وذهب بعضهم إلى أن الألفاظ الثلاثة شيء واحد، هو «التوراة»[2].

---

(١) سورة الأنبياء الآية: ٤٨.

(٢) التفسير القرآني (٩/ ٩١٠)، تفسير القرطبـــي (١١/ ٢٩٥)، وزاد المـــسير (٣/ ١٩٣)، والبحر المحيط (٧/ ٤٣٦).

أما عن مجيئ الواو في ﴿وضياء﴾ - ففيه احتمالات:

١- قيل: هذا من باب عطفِ الصفاتِ، فـ﴿**ضِيَاءً**﴾صفة لـ﴿**الْفُرْقَانَ**﴾، وعطف عليه، و﴿**ذِكْرًا**﴾ عُطف على ﴿**ضِيَاءً**﴾، وعطف الصفات جائز، فالمراد به شيءٌ واحد، أي: آتَيْناه الجامع بين هذه الأشياء[١].

٢- أو أنَّ ﴿**وَضِيَاءً**﴾ حال، عامله محذوف دل عليه ما قبله تقديره: وآتينا به ضياء[٢].

٣- وقيل: إن الواو زائدة، و﴿ **ضِيَاءً** ﴾ حال من ﴿ **الْفُرْقَانَ** ﴾[٣].

وأَرَى: أن هذا القول يجب ردّه، فالقول بالزيادة قول لا يليق بالقرآن[٤].

٤- وزعم الفراء أن حذف الواو والمجيء بها واحد، كما قال الله (ﷻ): ﴿**إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ. وَحِفْظًا**﴾[٥]، أي حفظًا[٦].

وردّ الزجاج هذا القول بقوله: الواو لا تُزَاد، ولا تأتي إلّا بمعنى العطف[٧].

---

(١) الدر المصون (٨/ ١٦٧)، واللباب (١٣/ ٥١٥)، وإعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش (٦/ ٣٢٥) [ط/ دار الإرشاد للشئون الجامعية سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت) ط/رابعة، ١٤١٥ هـ].

(٢) الكشاف (٣/ ١٢١).

(٣) الدر المصون (٨/ ١٦٧)، وإعراب القرآن وبيانه (٦/ ٣٢٥).

(٤) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣١٩).

(٥) سورة الصافات: ٦، ٧.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٠٥)، وزاد المسير (٣/ ١٩٣)، وتفسير القرطبي (١١/ ٢٩٥).

(٧) معاني القرآن للزجاج (٣/ ٣٩٤)، وينظر: زاد المسير (٣/ ١٩٣)، وتفسير القرطبي (١١/ ٢٩٥).

وقال الطبري – بعد أن ذكره –: إن ذلك وإن كان الكلام يحتمله.. فالواجب أن يوجه معاني كلام الله إلى الأغلب الأشهر من وجوهها المعروفة عند العرب ما لم يكن بخلاف ذلك ما يجب التسليم له من حجة خبر أو عقل(١).

وعلى كل حال: فهذه كلها احتمالات وإن كانت واردة إلا أنها غير مشهورة، والراجح الرأي الأول، وأشار إليه الطبري بقوله: وهذا القول الذي قاله ابن زيد في ذلك أشبه بظاهر التنزيل، وذلك لدخول الواو في الضياء، ولو كان ﴿ **الْفُرْقَانَ** ﴾ هو التوراة، كما قال من قال ذلك، لكان التنزيل: «ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء» لأن الضياء الذي آتى الله موسى وهارون هو التوراة التي أضاءت لهما ولمن اتبعهما أمر دينهم فبصرّهم الحلال والحرام، ولم يقصد بذلك في هذا الموضع ضياء الإبصار، وفي دخول الواو في ذلك دليل على أن ﴿**الْفُرْقَانَ**﴾ غير التوراة التي هي ضياء(٢).

والخلاصة: فذكر الواو في الآية هو الذي تقضي به البلاغة الفائقة، لا حذفها، سواء أفسّر ﴿**الْفُرْقَان**﴾ بالنصر على الأعداء، كما روي عن ابن عباس وغيره، ويشهد له قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ**﴾(٣) فالمراد به يوم بدر – أو فُسّر بالتوراة.

- أمَّا على الأول، وهو تفسير﴿ **الْفُرْقَانَ** ﴾ بالنصر على الأعداء، فتكون الواو لازمة البتة لتغاير المعطوف والمعطوف عليه، ويكون المراد بالضياء التوراة أو الشريعة.

---

(١) جامع البيان (١٨/ ٤٥٣) باختصار، وينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩١٩).

(٢) جامع البيان (١٨/ ٤٥٣).

(٣) سورة الأنفال من الآية: ٤١.

• وأمَّا على الثاني فيكون المراد بـــالألفاظ الثلاثة: ﴿**الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا**﴾ التوراة، فهي فرقان؛ لأنها تفرق بين الحق والباطل، وضياء؛ لأنها تنير الطريق للسالكين، وهي ذكر لما فيها من التذكير والمواعظ،ولمجيء الواو سر بلاغي وهو الإشارة إلى بلوغها درجة عالية في كونها ضياء، حتى أضحت كأنها جنسًا مستقلاً برأسه عن سابقه، وهذا السرّ لا يتمّ إذا حذفت الواو[1].

وأمّا عن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ...﴾[2] ومجيئه من غير عطف؛ فلوجود ما يدعوا إلى الفصل؛ لأنه يجوز أن يكون: ﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ...**﴾ بدلاً من: ﴿**الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ...** ﴾[3]، أو صفة له.

وإنما جيء بإعادة الموصول دون أن تعطف الصلة على الصلة، اهتمامًا بشأن هذه الصلة الثانية حتى لا تكون كجزء صلة، ويجوز أن يكون ابتداء كلام مستأنف، فيكون مبتدأ، وخبره قوله: ﴿**إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ...**﴾[4]، أي ذلك القول[5].

وأمَّا عن مجيئ قوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ...﴾[6] بترك العطف، فلأن بين هذه الآية وبين ما قبلها شبه كمال اتصال فيجوز أن يكون: ﴿**الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ...**﴾ استئنافًا بيانيًّا ناشئًا عن وعيد المجادلين في آيات الله أن يسأل سائل

---

(١) المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٧٠) بتصرف.

(٢) سورة آل عمران من الآية: ١٧٣ .

(٣) سورة آل عمران من الآية: ١٧٢.

(٤) سورة آل عمران من الآية: ١٧٥.

(٥) التحرير والتنوير (٤/ ١٦٨).

(٦) سورة غافر من الآية: ٧.

عن حال الذين لا يجادلون في آيات الله، ففُصِلت الآية الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال، لما بينهما من شبه كمال الاتصال، وهو من مواضع الفصل بين الجمل،كما هو معروف عند البلاغيين[1].

وإذا عُلم سرّ ترك حرف العطف في الموضعين فلا مجال للقول بأن الواو أسقطت من هاتين الآيتين كما ورد في الزعم. والله أعلم.

المطلب الثاني

ما ورد حول نقص كلمة

قال تعالى: ﴿ **ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ...** ﴾ **الآية**[2].

قال البيهقي: أخبرنا أبو سعيد، أخبرنا أبو عبد الله بن يعقوب، حدثنا محمد بن نصر، حدثنا الحسن بن علي الحلواني، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد قال: قالوا لزيد: يا أبا سعيد، أوهمْتَ[3]، إنما هي ثمانية أزواج: من الضأن اثنين اثنين، ومن المعز

---

(١) التحرير والتنوير (٤/ ١٦٨)، وإرشاد العقل السليم (٧/ ٢٦٧)، وعلوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع» للشيخ: أحمد بن مصطفى المراغي (ت: ١٣٧١هـ) (ص: ١٦٨) [بدون إشارة لجهة الطبع].

(٢) سورة الأنعام الآيتان: ١٤٣،١٤٤.

(٣) يقال: أَوْهَمْتُ الشَّيْءَ، إذا تَرَكْتُه، وأَوْهَمْتُ في الكلام والكتَاب إذا أَسْقَطْتُ منه شيئًا، ووهِم يوهم وهَمًا ــ بالتحريك ــ إذا غلط. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٢٣٣).

اثنين اثنين، ومن الإبل اثنين اثنين، ومن البقر اثنين اثنين، فقال: «لا، إن الله يقول: ﴿**فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى**﴾[1] فهما زوجان، كل واحد منهما زوج، يقول: الذكر زوج، والأنثى زوج»[2].

استغلَّ الطاعنون في القرآن هذه الرواية وأمثالها وزعموا أن هناك كلمات سقطت من القرآن[3].

دراسة الزعم والحكم عليه

أولاً: الدافع لهذا الزعم:

لعلّ مَن زعم ذلك ظنَّ أن لفظ: «زوج» لا يطلق إلا على الاثنين المتزاوجين فقط دون أحدهما.فتوهم السائل بمقتضى فهمه أن زيدًا (ﷺ) قد أخطأ في كتابة الآية، فكتبها ﴿**اثنين**﴾، وكان عليه أن يكتبها «اثنين اثنين» ليكون المجموع ثمانية أزواج

وهذا الظن مردود: لأن لفظ «زوج»كما يطلق على الاثنين المتزاوجين، يطلق على كل واحد منهما أنه زوج. ولو لم يكن لفظ «زوج» للمفرد كما هو للمثنى لما صح قوله:

﴿**فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى**﴾[4].

---

(١) سورة القيامة الآية: ٣٩ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٣٧٣) حديث رقم: ١٢٢٩٥، وينظر: الإتقان (٢/ ٣٢٩).

(٣) ينظر: الإتقان (٢/ ٣٢٩)، ومناهل العرفان (١/ ٣٩٥)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٧٩).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (١١/ ١٠٦)، ومقاييس اللغة (٣/ ٣٥)، ولسان العرب (٢/ ٢٩١)، وبيان الإسلام للرد على شبهات حول الإسلام. [شبكة الإنترنت].

فالأزواج جمع زوج، والزوج يطلق على كل فرد يقابله فرد آخر، ويقال لكل واحد منهما زوج، ويقال لمجموعهما زوج، وعدَّ الله ثمانية: اثنان من الضأن: ذكر وأنثى، واثنان من الماعز: ذكر وأنثى، واثنان من الإبل: فحل، وناقة، واثنان: من البقر ثور وبقرة[1].

ولغة العرب تؤيد ما ذهب إليه زيد (ﷺ)، ففي لسان العرب:

قال ابن سِيده: ويدلُّ على أن الزَّوجَيْن في كلام العرب اثْنَان قول اللَّه تعالى: ﴿**فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى**﴾ فكلُّ واحدٍ منْهما كما ترَى زوج ذكَرًا كان أَو أُنثى[2].

وكان الحسن يقول في قوله (ﷻ): ﴿**وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ**﴾[3]، السماء زَوْج، والأرض زَوْج، والشتاء زَوْج، وَالصيف زَوْج، والليل زَوْج، والنهار زَوْج، وقوله تعالى: ﴿**ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ**﴾ أَراد ثمانية أَفراد[4].

وقال القرطبي: وكل فرد عند العرب يحتاج إلى آخر يسمى زوجًا، فيقال للذكر زوج وللأنثى زوج. ويقع لفظ الزوج للواحد وللاثنين، يقال: هما زوجان، وهما زوج، كما يقال: هما سيَّان وهما سواء. وتقول: اشتريت زوجي حمام. وأنت تعني ذكرًا وأنثى[5].

ومن ثمَّ «فقد فهم المستشكِل أن الزوج لا يطلق إلا على الاثنين المتزاوجين فبيَّن له سيدنا زيد أن الزوج كما يطلق على الاثنين المتزاوجين يطلق على كل

---

(١) زهرة التفاسير (٥/ ٢٧٠٦).

(٢) لسان العرب (٢/ ٢٩١).

(٣) سورة الذاريات من الآية: ٤٩.

(٤) لسان العرب (٢/ ٢٩١).

(٥) تفسير القرطبي (١١٣/٧)، وينظر: مقاييس اللغة (٣٥/٣)، و لسان العرب (٢٩٢/٢).

واحد منهما أنه زوج، واستدل له بالقرآن الذي هو الحجة البالغة،وقد اقتنع السائل وسكت، والصحابة الذين كتبوا القرآن، والذين حملوه، وبلغوه لمن بعدهم كانوا الغاية في الضبط، والتثبت والأمانة الفائقة، وفي الذروة منهم زيد بن ثابت، كاتب الوحي لرسول الله (ﷺ) والذي حمل العبء الأكبر في جمع القرآن في عهد الصديق، وعهد عثمان»[١].

ثانيًا: الحكم على الرواية من جهة الإسناد:

هذه الرواية لم يخرجها أحد من أهل الحديث غير البيهقي – فيما اطلعتُ عليه– ولم أقف على حكمٍ لإسنادها، ولم أجد من المفسرين من نقلها في تفسيره، سوى السيوطي الذي ذكرها في الاتقان[٢]، والآلوسي الذي أشار إلى وضعها في تفسيره[٣].

وإسناد البيهقي هذا ضعيف، فيه عبد الرحمن بن أبي الزنَاد: قال يحيى بن معين: ضعيف، وقال: ليس بشئ، وضعفه النسائي، وقال أحمد: مضطرب الحديث[٤].

وقال ابن حجر: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد[٥].

(١) المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٧٩)، وبيان الإسلام للرد على شبهات حول الإسلام [شبكة الإنترنت].

(٢) (٢/ ٣٢٩).

(٣) روح المعاني (٨/ ٥٣٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ١٧١)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ت: ٧٤٨هـ) (٢/ ٥٧٥) [ط/دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط /أولى، ١٣٨٢ هـ].

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠).

وعلى فرض صحة إسنادها: فهي رواية آحاد، ولا ترقي لمعارضة المتواتر بأي حال.

كما أن الواهِم هو السائل، وليس زيد بن ثابت، وقد قام زيد بن ثابت بالرد عليه، واستدلَّ له بالقرآن، وقد اقتنع السائل، وسكت(١).

ثالثًا: ردها من جهة المتن:

يكفي في ردّ هذه الرواية أنها مخالفة للمتواتر الثابت القطعي، ومخالفة لإجماع الأمة، وأي رواية تخالف المتواتر وتطعن في القرآن فهي مردودة لا شك في ذلك «فالذي يجنح إليه تضعيف جميع ما ورد مما فيه طعن بالمتواتر، وإن صححه مَن صححه، والطعن في الرواة أهون بكثير من الطعن بالأئمة الذين تلقوا القرآن العظيم الذي وصل إلينا بالتواتر، ولم يألوا جهدًا في إتقانه وحفظه»(٢).

فكلام زيد (رضي الله عنه) هذا لا يدل على ما زعموا، إنما يدل على أنه بيان لوجه ما كتبه وقرأه سماعًا وأخذًا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لا تصرفًا من تلقاء نفسه.

وكيف يتصور هذا من الصحابة في القرآن وهم مضرب الأمثال في كمال ضبطهم وتثبتهم في الكتاب، لا سيّما زيد بن ثابت المعروف بحفظه،وأمانته ودينه وورعه؟(٣).

---

(١) ينظر: المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٧٩)، وبيان الإسلام للرد على شبهات حول الإسلام [شبكة الإنترنت].

(٢) روح المعاني (٨/ ٥٣٦).

(٣) مناهل العرفان (١/ ٣٩٥)، والمدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٧٩).

المبحث الرابع

ما ورد حول خطأ الكاتب من الناحية النحوية[1]

استغلَّ الزاعمون والطاعنون في القرآن بعض روايات تشير إلى وجود أخطاء نحوية في القرآن، ومنها ما أخرجه الطبري قال: حدثنا ابن حميد قال حدثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (رضي الله عنها) أنها سُئلت عن قوله سبحانه: ﴿**وَالْمُقِيمِينَ**﴾[2]، وعن قوله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ**﴾[3]، وعن قوله:﴿**إِن هذانِ لَساحِرانِ**﴾[4]، فقالت: يا ابن أختي، هذا خطأ من الكاتب [5]، وفي لفظ: «هذا عمل الْكُتَّاب أَخطئُوا في الكِتَاب»[6].

وأخرج ابن أبي داوود عن سعيد بن جبير قال: «في الْقُرْآن أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ لَحْنٌ: ﴿**الصَّابِئُونَ**﴾، و﴿ **وَالْمُقِيمِينَ**﴾ و﴿**إِنْ هذانِ لَساحِرانِ**﴾ و﴿**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ**﴾[7][8].

---

(١) هناك مزاعم وشبهات تحوم حول إعراب القرآن غير هذه، ولكن لا تدخل معنا في موضوع البحث حسبما قيدته في خطة البحث سابقًا.

(٢) سورة النساء من الآية: ١٦٢.

(٣) سورة المائدة من الآية: ٦٩ .

(٤) سورة طه من الآية: ٦٣.

(٥) التفسير من سنن سعيد بن منصور (٤/ ١٥٠٧)، وذكره ابن أبي داود في المصاحف (ص: ١٢٩)، والباقلاني في الانتصار (٢/ ٥٣٢)، والسيوطي في الدر المنثور (٢/ ٧٤٥).

(٦) المصاحف لابن أبي داود (ص: ١٢٩)، وفضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: ٢٨٧).

(٧) سورة المنافقون من الآية: ١٠.

(٨) المصاحف (ص: ١٢٨)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٢/ ٧٤٥).

دراسة الزعم والحكم عليه

أولاً: الدافع لهذا الزعم:

الذي دفع هؤلاء إلى ترديد هذا الزعم: جهلهم بلغة العرب،وقواعدها وجهلهم بأساليب القرآن المتنوعة،وظنهم أن قواعد النحو هي الأصل التي يجب أن يُكتب عليها القرآن، واعتمادهم على بعض ما قرأوه من روايات شاذّة، ظنّوا أن وجودها في بعض الكتب دليل على صحتها، وأن سكوت بعض العلماء عليها دليل على تصديقهم لها.

«**وكل هذا كلام باطل:** فالقرآن فوق النحو، إذ النحو يستقى منه، وهو لا يخضع لما يقرره النحويون، بل هم الذين يخضعون له. فهل ظنّ هؤلاء أنّ قواعد سيبويه والخليل وغيرهما أصلٌ يطبق عليها القرآن! الواقع أنّ قواعد الخليل وسيبويه وغيرهما مِنْ واضعي العلوم العربيّة إنَّما تكون صحيحة إذا وافقت القرآن الكريم، أمّا إذا خالفته في شيء لا يمكن تأويله، فإنّه يكون خطأً بلا نزاع»(١).

• كما أن العرب الذين نزل فيهم القرآن كانوا أفصح الناس، ولم يستشكل واحدمنهم ما استشكله بعض العرب اليوم، كما لم يستشكله مشركو قريش وغيرهم، رغم عداوتهم القرآن وحربهم النبيَّ (ﷺ) وحرصهم على معاداة دينه(٢).

---

(١) زهرة التفاسير (٥/ ٢٢٩٦)، وينظر: المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٧٧)، ورد البهتان (ص: ٤٩).

(٢) تنزيه القرآن الكريم عن دعاوى المبطلين للشيخ/منقذ السقار (ص: ٢١٠) بتصرف. [ط/ رابطة العالم الإسلامي]

• لقد نسى هؤلاء أن الذين وضعوا قواعد النحو هم أهل الإسلام وحفظة القرآن، وهل غاب عنهم إدراك هذه الكلمات التي وردت في القرآن، وهل رضوا لأنفسهم أن يضعوا قواعد نحوية تخالف ما ورد في كتاب ربهم وهم أحرص الناس عليه.. وإذا جوزنا النسيان على واحد منهم، فهل يجوز النسيان على الجميع؟

ثانيًا: الحكم على الرواية من جهة الإسناد:

يقول صاحب رد البهتان: إسناد الطبري انتُقِد من قِبَل أبي معاوية الضرير، وهشام بن عروة: أمّا أبو معاوية الضرير، فهو محمد بن خازم الكوفيّ، قال عنه الإمام أحمد: أبو معاوية الضرير، في غير حديث الأعمش: مضطرب، لا يحفظها حفظًا جيّدًا[(1)].

وقال الحافظ ابن حجر: قال أبو داود قلت لأحمد كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة قال فيها أحاديث مضطربة يرفع منها أحاديث إلى النبي (ﷺ)[(2)].

وهناك مَن ذهب إلى أن الخطأ من قِبَل هشام بن عروة فقال: «وليس الخطأ فيه من أبي معاوية؛ لأنه قد تُوبع، فيحتمل أنْ يكون الخطأ من هشام بن عروة؛ فإنّ الذي حدَّث بهذا الحديث عنه من أهل العراق، وهما: أبو معاوية هنا، وعليّ بن مُسْهر، وكلاهما كوفي، ورواية العراقيين عن هشام بن عروة فيها كلام»[(3)].

---

(1) رد البهتان (ص: ٤٩)، وينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ١٣٨).

(2) تهذيب التهذيب (٩/ ١٣٩)، وينظر: رد البهتان (ص: ٤٩).

(3) ينظر حاشية التفسير من سنن سعيد بن منصور بتحقيق الدكتور/ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد (٤/ ١٥١٠)، واستفدتُ هذا التخريج منه، وينظر: رد البهتان (ص: ٢٥).

قال أبو حيان: وذُكِر عن عائشة وأَبَان بن عثمان: إِنَّ كَتْبَهَا بالياء من خطأ كاتب المصحف، ولا يصحّ عنهما ذلك؛ لأنهما عربيّان فصيحان[١].

وهناك مَن صحّح هذا الإسناد، مثل السيوطي[٢].

وعلى فرض صحة إسنادها:

١- فهي رواية آحاد لا يثبت بها قرآن، وقد عدَّ الباقلاني قول أم المؤمنين من أخبار الآحاد التي لا حجَّةَ فيها، وأنه لا يسوغ لذي دينٍ أن يقطع على أن عائشة لحَّنت الصَّحابة وخطأت الكتَبة[٣].

٢- وهناك مَن أوّل كلام أمّ المؤمنين بأنه محمول على أنهم أخطئوا في اختيار الأوْلى من الأحرف السبعة بجمع الناس عليه، واللحن: أريد به القراءة واللغة، كقول عمر (ﷺ): أُبيّ أقرؤنا، وإنا لندع بعض لحنه، أي: قراءته[٤].

٣- ويحتمل أن الوصف بالخطأ جاء على جهة الاتّساع في الأخبار، وهذا ما وضحه الإمام الداني بقوله: تأويله ظاهر، وذلك أنّ عروة سألها فيه عن حروفٍ من القراءة المختلفة الألفاظ المحتملة الوجوه، على اختلاف اللغات التي أذن الله (ﷻ) لنبيّه (ﷺ) ولأُمته في القراءة بها، واللّزوم على ما شاءت منها تيسيرًا لها وتوسعةً عليها، وإنَّما سمّى عروة ذلك لحنًا، وأطلقت عائشة على مرسومه الخطأ، على جهة الاتّساع في الأخبار وطريق المجاز في العبارة[٥].

---

(١) البحر المحيط (٤/ ١٣٥).

(٢) في الإتقان (٢/ ٣٢٠)، وينظر:حاشية التفسير من سنن سعيد بن منصور د/ سعد آل حميد (٤/ ١٥١٠).

(٣) الانتصار للقرآن (٢/ ٥٤٩) بتصرف.

(٤) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص: ١٢٢) باختصار.

(٥) المقنع (ص: ١٢٢) باختصار.

وما روي عن سعيد بن جبير، فعلى فرض صحته: فهو خبر آحاد، ولا يقوى على معارضة الثابت. كما أن قول التابعي ليس بحجة، لا سيما في مثل هذه المسائل.

أقول: ويحتمل أن يكون المقصود بقول ابن جبير: «أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ لَحْنٌ»، أي: لغة من لغات العرب، أو قراءة، أو وجه من وجوه الأداء، ولم يقصد ابن جبير اللحن بمعنى الخطأ، فمن معاني اللحن في اللغة: القراءة، واللغة – كما أشار إلى ذلك الباقلاني(١).

فلعلّ ابن جبير– إن صحّ ذلك عنه – أراد أن في القرآن كلمات فيها من لغات العرب.

وعلى كلٍّ: فهاتان الروايتان مهما يكن سندهما صحيحًا فإنهما مخالفتان للمتواتر القاطع ومعارض القاطع ساقط مردود، فلا يلتفت إليهما ولا يعمل بهما(٢).

ثالثًا: رد الرواية من جهة المتن:

ما روي عن السيدة عائشة، وسعيد بن جبير مردود؛ لأنه اشتمل على ما يطعن في القرآن، وما ثبت بالتواتر.

- كما أنه من المحال أن يكون عثمان بن عفان والصحابة قد تركوا في القرآن شيئًا فاسدًا فيأتي مَن بعدهم وهم أقرب إلى العُجمة فيكتشفونه(٣).

---

(١) الانتصار للقرآن (٢/ ٥٤٩)، وينظر: تهذيب اللغة (٥/ ٤٠)، والصحاح للجوهري (٦/ ٢١٩٤)، ومقاييس اللغة (٥/ ٢٣٩).

(٢) ينظر: مناهل العرفان (١/ ٣٩٣) والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٧٣).

(٣) ينظر: زاد المسير (١/ ٤٩٨).

رابعًا: رد الرواية من جهة العقل:

١- هذه الرواية مردودة عقلاً: فكيف يغيب عن الصحابة مثل هذا؟ وهم أهل الفصاحة والمعرفة بوجوه العربية وضروب الخطاب،واللغة لغتهم، وأُنزل القرآن بلسانهم وفيهم، وهم أهل الحياطة والحراسة لكتاب الله والتنبيه على الواجب له وفيه، وما يجب أن نعتقد في صحيح ما ثبتَ فيه، وغلط من أدخل فيه ما ليس منه[١].

٢- ثم هل يعقل أن السيدة عائشة مع جليل قدرها ومعرفتها بلغة قومها أن تخطئ صحابة رسول الله (ﷺ)! هذا ما لا يسوغ ولا يجوز[٢].

٣- وإذا كان الرواية صحيحة فهل غاب هذا عن سعيد بن العاص الذي كان يجمع القرآن في عهد عثمان والذي هو أعرب الناس وأفصحهم[٣]، حتى قيل: إن عربية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن أمية لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله[٤].

٤- وهل السيدة عائشة هي التي اكتشفت هذا وحدها؟ وإذا كانت قد اكتشفت هذا وحكمت عليه بأنه من خطأ الكاتب - فلماذا لم تعرض الأمر على وليّ الأمر حتى يصحح هذا الخطأ، وهي أم المؤمنين، وزوجها (ﷺ) هو نبي الإسلام؟!.

---

(١) ينظر: الانتصار للقرآن (٢/ ٥٤١) وما بعدها، وزاد المسير (١/ ٤٩٨).

(٢) رد البهتان (ص: ٣٣).

(٣) كما في المصاحف لابن أبي داود (ص: ٩٨) أن عثمان قال: «أَيُّ النَّاس أَفصح، وأَيُّ النّاس أقرأ؟ قالوا: أَفْصح النَّاس سعيدُ بن العاص، وأَقْرأُهم زيد بن ثابتٍ.. »، وينظر: فتح الباري (٩/ ١٩).

(٤) المصاحف لابن أبي داود (ص: ١٠٢)، وفتح الباري (٩/ ١٩).

٥- كما أن قراءة: ﴿**والصابئون**﴾ فلم ينقل عن عائشة أنها خطأت من يقرأ بها، ولم ينقل أنها كانت تقرأ بالياء دون الواو، فلا يعقل أن تكون خطأت من كتب بالواو[١].

وقد علَّق الإمام الطبري على ذلك فقال: لو كان ذلك خطأ من جهة الخطِّ، لم يكن الذين أُخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله (ﷺ) يُعلِّمون من علَّموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم، ولقَّنوه الأمة تعليمًا على وجه الصواب، وفي نقل المسلمين جميعًا ذلك قراءةً، على ما هو به في الخط مرسومًا، أدلُّ الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب[٢].

٦- يضاف إلى ما سبق أن الصحابة (ﷺ) كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يقرّون اللَّحن في القرآن الكريم، بل ويسكتون عنه؟
فلم يوجد حرف أو قراءة - ثابتة - في كتاب الله إلَّا ولها وجه حسن في اللغة العربية؛ كيف لا وهو الذي نزل بلسان عربي مبين؟[٣].

خامسًا: موقف المفسرين من هذه المزاعم:

لقد وقف المحققون من هذه المزاعم موقفًا حاسمًا، وردوها بالكلية، ومن أقوالهم: قال الزمخشري: ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوع اللحن في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب.. وغبي عليه أنّ السابقين الأوّلين كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذبّ

---

(١) مناهل العرفان (١/ ٣٩٤).

(٢) جامع البيان (٩/ ٣٩٧)، وينظر: الانتصار للباقلاني (٢/ ٥٤٥)، والتحرير والتنوير (١٦/ ٢٥٤).

(٣) رد البهتان (ص: ٣٣).

المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب اللَّه ثلمة ليسدّها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحق بهم[1].

وقال الكرماني: العجيب قول من قال: هذا غلط من الكاتب، لأن كتاب الله منزّه عن مثل ذلك، ولأنّ الصحابة كلهم لم يكونوا يرضون به لو كان غلطاً[2].

وقال السيوطي: وهذه الآثار مشكلة جدًّا، وكيف يظن بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلا عن القرآن! ثم كيف يظن بهم في القرآن الذي تلقوه من النبي (ﷺ) كما أنزل وحفظوه وضبطوه واتقوه! ثم كيف يظن بهم اجتماعهم كلهم على الخطإ وكتابته!ثم كيف يظن بهم عدم تنبههم ورجوعهم عنه! ثم كيف يظن بـــ«عثمان» أنه ينهى عن تغييره! ثم كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطإ وهو مروي بالتواتر خلفا عن سلف! هذا مما يستحيل عقلاً وشرعًا وعادة[3].

سادسًا: توجيه المواضع الأربعة:

بداية نقول: كل ما ذكره المشككون من أمثلة له وجه صحيح، بل وجوه في اللغة العربية، غاب عنهم معرفتها، وسنذكر بعضًا منها، وذلك من خلال توجيه هذه المواضع:

الموضع الأول: قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ ﴾: وتوجيهه من وجوهٍ، نذكر منها **ما يلي:**

١- أن ﴿**والْمُقِيمِينَ**﴾ جاء منصوبًا على المدح، أي: أمدح المقيمين الصلاة.

(١) الكشاف (١/ ٥٩٠) باختصار.

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٣١٣).

(٣) الإتقان (٢/ ٣٢١) باختصار، وينظر: روح المعاني (٨/ ٥٣٣).

قال مكي: وخبر ﴿ **الرَّاسِخُونَ** ﴾ ﴿**يُؤْمِنُونَ** ﴾ فإن جُعل الخبر: ﴿**أولئك سنؤتيهم**﴾ لم يجز نصب ﴿**والْمُقِيمِينَ**﴾ على المدح؛ لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الكلام(١).

والنصب على المدح وجه من سنن العربية؛ وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف، فإذا جرى صفات شتى على موصوف واحد،يجوز الرفع على المدح أو النصب(٢).

وقد أيّد الزجاج هذا الوجه وقال: ولسيبويه والخليل وجميع النحويين في هذا باب يسمونه: باب المدح، ثم قال: وعلى هذا الآية، لأنه لما قال: ﴿**يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ**﴾ عُلم أنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة، فقال: ﴿**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ**﴾، على معنى، أذكُر المقيمينَ الصلاةَ، وهم المؤتونَ الزكاة(٣).

٢- أنه معطوف على الضمير في قوله: ﴿**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ**﴾ أي: لكن الراسخون في العلمِ منهم ومن المقيمين الصلاة.

٣- أنه معطوف على الكاف في قوله: ﴿**بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ**﴾، أي: يؤمنون بما أُنْزل إليك وإلى المقيمين الصلاةَ، وهم الأنبياء(٤).

٤- أنه معطوف على الكاف في قوله:﴿**مِنْ قَبْلِكَ**﴾ أي: ومِنْ قبلِ المقيمين،

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢١٣).

(٢) إعراب القرآن لأبي الحسن نور الدين الأَصْفهاني الباقولي (ت: نحو ٥٤٣هـ) (٧٤١/٢)، [ط/ دارالكتاب المصري القاهرة، ط/ رابعة ١٤٢٠هـ. بتحقيق: إبراهيم الإبياري].

(٣) معاني القرآن للزجاج (٢/ ١٣٢) باختصار.

(٤) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٤٩)، والدر المصون (٤/ ١٥٥)، والإتقان (٣/ ٢٣٦).

ويعني بهم الأنبياء أيضًا.

٥- أنه معطوف على نفس الظرف، ويكون على حَذْفِ مضاف، أي: ومن قبل المقيمين، فحُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[١].

وعلى كلٍّ: فقد غاير في الأسلوب ولم يأت على نسق ما سبقه:

تبيانًا لفضيلة الصلاة، وخصَّ الصلاة؛ لأنّها أعظم دعائم الدين، ولذلك نصبت على المدح من بين هذه المرفوعات إظهارًا لفضلها[٢].

- **الموضع الثاني قوله: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾**: وتوجيهه من وجوه، نذكرمنها **ما يلي:**

١- أنه مرفوع عطفًا على محل اسم «إنَّ»؛لأنه قبل دخولها كان مرفوعًا بالابتداء، فلما دخلت عليه لم تغيّر معناه، بل أكدته[٣].

٢- أن «الصَّابِئون» مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف لدلالة خبر«إنَّ» عليه، والنية به التأخير، والتقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك، وهو قول جمهورِ البصريين الخليل وسيبويه وغيرهما[٤].

٣- وقيل: معطوف على الفاعل في: ﴿**هادوا**﴾، كأنه قال: هادوا هم

---

(١) إعراب القرآن للأصفهاني (ص: ٩٥)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٠٨)، والكشاف (١/ ٥٩٠)، والدر المصون (٤/ ١٥٥)، والإتقان (٣/ ٢٣٦).

(٢) الكشاف (١/ ٥٩٠)، والإتقان (٣/ ٢٣٦)، وزهرة التفاسير (٤/ ١٩٦٠).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٥٠)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢١٢)، والدر المصون (٤/ ٣٥٦).

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢١٢)، وإعراب القرآن للأصفهاني (ص: ٩٦)، والتبيان (١/ ٤٥١)، (١/ ٢١٢)، والدر المصون (٤/ ٣٥٦)، والإتقان (٢/ ٣٢٦).

والصابئون قاله الكسائي[(١)].

٤- أو أنّ «إنَّ» بمعنى نَعم، فهي حرف جواب، ولا محلَّ لها حينئذ، فـ﴿**الذين آمنوا**﴾ وما بعده مرفوع المحلّ على الابتداء، ﴿والصابئون ﴾ عطف عليه. وخبر الجميع قوله: ﴿**مَنْ آمَنَ**...﴾إلى آخر الآية [(٢)]. وهناك وجوه أخرى تراجع في مظانها[(٣)].

الحكمة في مجيء قوله: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ بالرفع دون النصب:

جاء قوله: ﴿**وَالصَّابِئُونَ**﴾ بالرفع دون النصب؛ للدلالة على أن الصابئين مع ظهور ضلالهم وزيغهم عن الأديان كلها تقبل توبتهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فغيرهم من أهل الأديان أولى[(٤)].

الموضع الثالث: قوله تعالى:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وتوجيهه من وجوهٍ، **منها:**

١- أن ﴿**إِنْ**﴾ هي المخففة من الثقيلة، وهي هنا مهملة لا عمل لها لوقوع اسم بعدها، واقترن خبرها باللام للفرق بينها وبين «إنْ» النافية.

قال ابن عادل: لما أهملت كما هو الأفصح من وجهها خيف التباسها بالنافية

---

(١) قيل هو خطأ، فالصابئ على هذا القول يشارك اليهودي في اليهودية، وليس كذلك، فإن الصابئ هو غيرُ اليهودي، ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٦)، ومعاني القرآن للزجاج (٢/ ١٩٢)، ومشكل إعراب القرآن (١/ ٢١٢)

(٢) الدر المصون (٤/ ٣٥٦).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٧)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) (ص: ٣٩). [ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان]، ومشكل إعراب القرآن (١/ ٢٣٢)، وإعراب القرآن للأصبهاني (ص: ١٠٢)، والتبيان (١/ ٤٥١)، والإتقان (٢/ ٣٢٦).

(٤) المدخل لدراسة القرآن (ص: ٣٧٥) وينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٤).

فجيء باللام فارقةً في الخبر، فــ﴿هَذَان﴾ مبتدأ، و﴿لَسَاحِرَانِ﴾ خبره[1].

٢- أنها جاءت على بعض لغات العرب: بني الحارث وبني الهُجَيْم وبني العَنْبر وزُبَيْد وعُذْرَة ومُراد وخَثْعم، وحكاها الأئمة الكبار كأبي زيد الأنصاريّ، والكسائي، ولها شواهد كثيرة، مثل قول الشاعر:

إن أباها وأبا أبـــــــاها ∴ قد بلغا في المجد غايتـــاها[2].

وهم الذين يُلزمون المثنى الألف كالمقصور في أحواله الثلاث، ويقدرون إعرابه بالحركات وهي لغة مشهورة، يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان.

٣- أن يقال: اسم ﴿إنّ﴾ ضمير الشأن محذوفًا، والجملة من المبتدأ والخبر بعده في محل رفع خبرًا لــ﴿إنّ﴾ والتقدير: إن الأمر والشأن هذان لهما ساحران.

وتكون اللام في:﴿لَسَاحرانِ﴾ اللام الفارقة بين (إنْ) المخففة وبين (إن) النافية[3].

٤- أن ﴿إنّ﴾ في معنى «نَعم» فــ«إنّ» وقعت موقع «نَعم»، و اللام وقعت موقعها، والمعنى: نعَم هذانِ لهُما ساحِران، وذلك أن خطباء الجاهلية كانت تفتتح في خطبتها بنعم، فعلى هذا جائز أن يكون قوله: ﴿إِنْ هذانِ

---

(١) تأويل مشكل القرآن (ص: ٣٦)، ومفاتيح الغيب (٢٢/ ٦٦)، واللباب (١٣/ ٢٩٥).

(٢) ينظر: تفسير الـرازي (٦٦/٢٢)، والـدر المصون (٦٨/٨)، والتحريـر والتنـوير (٢٥٣/١٦).

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجـاج (٣/ ٣٦٤)، والتفـسير الكبيـر (٢٢/ ٦٦)، والتحريـر والتنوير (١٦/ ٢٥٣).

لَساحِرانِ﴾ بمعنى نعم[1].

وقد استحسن هذا الوجه بعض اللغويين، ومنهم الزجاج، والمبرد[2].

الموضع الرابع: قوله تعالى:﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ من الصَّالحين﴾[3].

يجب أن يعلم المشككون أن:﴿**وَأَكُنْ**﴾ قراءة صحيحة متواترة، مسندة إلى رسول الله (ﷺ)، وعليها المصحف، وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأن: ﴿**وَأَكُونَ**﴾ أيضًا قراءة صحيحة متواترة، قرأ بها أبو عمرو من القرّاء السبعة، فبأي قراءة قرأ القاريء فمصيب[4].

• **أمّا عن توجيه القراءة بالنصب** فلأنّ «وأكونَ» معطوفة على﴿**فأَصَّدَّقَ**﴾ المنصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية في جواب الطلب، (لولا) فـ﴿**لَوْلا**﴾ حرف تحضيض بمعنى هلاَّ.

• **وأمّا عن توجيه القراءة بالجزم** ﴿**وأكُنْ**﴾ فهو عطفًا على محل: ﴿**فَأَصَّدَّقَ**﴾ ومحلها الجزم، والمعنى: إنْ أخرتني أصَّدّقْ وأكنْ من الصالحين[5].

---

(1) إعراب القرآن للنحاس (3/ 31).

(2) معاني القرآن للزجاج (3/ 363)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (2/ 466)، ومعاني القراءات للأزهري (2/ 151)، ط/ (ت: 370هـ) [ط/ مركز البحوث / كلية الآداب/جامعة الملك سعود السعودية ط/أولى 1412هـ]، وإعراب القرآن للأصفهاني (ص: 230)، والإتقان (2/ 325).

(3) سورة المنافقون من الآية: 10.

(4) جامع البيان (23/ 412)، ومعاني القراءات للأزهري (3/ 72)، والحجة للقراء السبعة للفارسي (ت:377) (6/ 293) [ط/ دار المأمون – دمشق / بيروت، ط /ثانية، 1413 هـ – 1993م].

(5) ومن المعلوم أن الفعل المضارع يجزم إذا وقع في جواب الطلب، وأساس الجزم أن الطلب يقوم مقام شرط محذوف، مثل: اعملْ تنلْ ماتأملْ، والتقدير: إنْ تعملْ تنلْ=

ومن خلال ما سبق: تبين لنا أن كل ما ذكره المشككون من أمثلة له وجه صحيح، بل وجوه في اللغة العربية، غاب عنهم معرفتها، لجهلهم بأساليب القرآن البديعة.

=ماتأملْ. لمسات بيانية (ص: ١٨٩)، وينظـر: معـاني القـرآن للزجـاج (٥/ ١٧٨)، ومعاني القراءات (٣/ ٧٢)، وإعراب القـرآن للأصـفهاني (ص: ٤٤٣)، والكـشاف (٤/ ٥٤٤)، والبحر المحيط (١٠/ ١٨٤)، والحجة لابن خالويـه (ص: ٣٤٧) [ط/ دار الشروق بيروت ط/ رابعة١٤٠١ هـ].

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله (ﷺ)، أمَّا بعد:

فهذه بعض النتائج التي استخلصتها بفضل الله من هذا البحث، وهي كما يلي:

١- أن كل المزاعم التي تمَّ دراستها في هذا البحث مردودة، ولا يعوّل عليها بحال.

٢- أن هذه المزاعم والشبهات تعدُّ خيطًا من الخيوط الضعيفة التي نسج بها الطاعنون في القرآن شبههم وافتراءاتهم.

٣- أن أكثر هذه المزاعم منسوبة لابن عباس، ومعلوم أن الوضع كان كثيرًا عليه؛ لأنه من بيت النبوة، والوضع عليه يُكسب الموضوع ثقة وقبولاً أكثر مما لو وُضِع على غيره كما قرره العلماء، ثم بعده السيدة عائشة (رضي الله عنها)؛ لأنها زوجة النبي (عليه السلام).

٤- أن سبب وضع هذه المرويات هو الحقد والكراهية للإسلام.

٥- أن الهدف من إثارة هذه المزاعم من حين لآخر هو تشكيك المسلمين في دينهم، ومن ثمَّ وجب علينا -نحن المتخصصين- التصدي لهذا الزحف الخبيث.

٦- أنّ كثيرًا مما غاب فهمه عن هؤلاء الزاعمين- في إعراب القرآن - يدركه بعض الطلاب في المعاهد الأزهرية، والمدارس.

٧- كل قاعدة نحوية، أو رواية، تخالف القرآن فهي شاذة، ومردودة مهما كان قائلها.

٨- أن هذه المزاعم والشبه ليست وليدة اليوم ولكنها قديمة منذ زمن الصحابة، ولكنها فيكل فترة تلبس ثوبًا جديدًا.

٩- أن من مناهج المشككين في القرآن اعتمادهم على الراويات الضعيفة، والآثار الواهية التي ذُكِرت في بعض الكتب بحسن نية، فاستغلوها لتحقيق مآربهم وأهدافهم.

١٠- أن المحققين من المفسرين لم يغفلوا عن كثير من هذه الروايات، بل ذكروها ونقدوها وعلقوا عليها، وبيَّنوا حالها.

١١- أن هناك روايات متعددة تطعن في القرآن تحتاج إلى أن تدرس دراسة حديثية علمية تجمع كل طرق الروايات، والحكم عليها مفصّلاً حتى يعلم الجميع حالها.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب الأخرى.

١- الإتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٢- أحكام القرآن للقاضي للإمام أبي بكر بن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ) ط/ دار الكتب العلمية- بيروت ط/ثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود محمد بن أحمد العمادي (ت: ٩٨٢هـ) ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ) ط/ دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت ط/ ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٥- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ) ط/ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت ط /أولى ١٤٢١هـ.

٦- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (ت: ٦٨٥هـ) ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت ط/أولى - ١٤١٨ هـ.

٧- الانتصار للقرآن لأبي بكر الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، ط/ دار الفتح - عمَّان، دار ابن حزم - بيروت، ط/أولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٨- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ط/ دار الفكر - بيروت ١٤٢٠ هـ.

٩- البحر المحيط في أصول الفقه،للإمام بدر الدين محمد الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) ط/ دار الكتب العلمية-بيروت ط/ أولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ط/ دار الكتاب العربي- بيروت، ط/ ثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١١- تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي (ت:٣٣٣هـ) ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ط/أولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٢- التبيان في آداب حملة القرآن للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ) ط/دار ابن حزم للطباعة والنشر - بيروت، لبنان ط/ ثالثة ١٤١٤هـ.

١٣- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ) المحقق: علي محمد البجاوي ط/عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٤- التحرير والتنوير لسماحة الشيخ /محمد الطاهر ابن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ) ط/الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.

١٥- تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) ط/ دار طيبة للنشر والتوزيع، ط/ ثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٦- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧هـ) ط/دار الكتب العربية بيروت ط/ أولى ١٤٢٧ هـ.

١٧- التفسير القرآني للقرآن للأستاذ/عبد الكريم الخطيب ط/ دار الفكر العربي – القاهرة.

١٨- التفسير من سنن سعيد بن منصور لسعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: د /سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد ط/ دار الصميعي للنشر ط/أولى، ١٤١٧ هـ.

١٩- تقريب التهذيب لابن حجر(ت: ٨٥٢هـ) ط/دار الرشيد سوريا ط/أولى، ١٤٠٦ هـ.

٢٠- تهذيب التهذيب لابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) ط/ دائرة المعارف الهند، ط/ أولى، ١٣٢٦هـ

٢١- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت ط/أولى، ٢٠٠١م.

٢٢- جامع البيان في تأويل آي القرآن للإمام الطبري (ت: ٣١٠هـ) ط/ مؤسسة الرسالة بتحقيق الشيخ / أحمد محمد شاكر، ط/ أولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٢٣- جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنن للحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) ط/ دار خضر للطباعة بيروت – لبنان ط/ثانية، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

٢٤- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه للإمام البخاري (ت:٢٥٦هـ) ط/دار طوق النجاة، ط/ أولى، ١٤٢٢هـ.

٢٥- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت: ٦٧١هـ) ط/ دار الكتب المصرية – القاهرة.

٢٦- جمال القراء وكمال الإقراء لأبي الحسن علم الدين عليّ بن محمد السّخاويّ ط/ دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، ط/ أولى ١٤١٨ هـ.

٢٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ) ط/دار القلم -دمشق /ط/ أولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٨- الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ط/مركز هجر، ط/ أولى.

٢٩- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لشمس الدين بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ط/ مكتبة النهضة الحديثة - مكة ط /ثانية، ١٣٨٧هـ.

٣٠- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية لغانم قدوري الحمد ط/ دار عمار، عمان، ط/ أولى.

٣١ - رسم المصحف ونقطه ا.د/عبد الحي الفرماوي ط/ المكتبة المكية، مكة ط/أولى ١٤٢٥هـ].

٣٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للإمام شهاب الدين الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ) ط/دار الكتب العلمية - بيروت ط/أولى ١٤١٥هـ.

٣٣- زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ): تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط/ دار الكتاب العربي - بيروت ط/أولى١٤٢٢هـ

٣٤- زهرة التفاسير لفضيلة الشيخ /محمد أبي زهرة (ت: ١٣٩٤هـ) ط/ دار الفكر العربي.

٣٥- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧هـ) ط/ مطبعة بولاق الأميرية - القاهرة، ١٢٨٥هـ.

٣٦- سنن أبي داوود للإمام أبي داوود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِستاني (ت: ٢٧٥هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط/دار الرسالة العالمية ط/ أولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٣٧- سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر ط/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ط/ ثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٨- السنن الكبرى للإمام البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ط/ دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان،ط/ثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٩- شعب الإيمان للإمام البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ط/مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند ط/ أولى١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٤٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ) ط/ دار العلم للملايين - بيروت، ط/ رابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤١- صحيح مسلم للإمام مسلم (ت:٢٦١هـ) ط/دار إحياء التراث- بيروت.

٤٢- غاية النهاية في طبقات القراء لأبي الخير محمد بن يوسف ابن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ) ط/ مكتبة ابن تيمية.

٤٣- غرائب التفسير وعجائب التأويل لمحمود بن حمزة الكَرْماني ط/ دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

٤٤- فتح الباري للحافظ/ ابن حجر العسقلاني الشافعي، ط/دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

٤٥- فتح البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي (ت:١٣٠٧هـ) ط/المكتبة العصرية، صيدا – بَيروت.

٤٦- فتح القدير للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) ط/ دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب – دمشق، بيروت ط/أولى – ١٤١٤هـ.

٤٧- فضائل القرآن لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت: ٢٢٤هـ) ط/دار ابن كثير (دمشق – بيروت) ط/أولى، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥ م.

٤٨- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان، ط/أولى، ١٤١٨هـ.

٤٩- كتاب تفسير القرآن لأبي بكر ابن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩هـ) تحقيق الدكتور: سعد السعد ط/ دار المآثر – المدينة المنورة ط/أولى ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.

٥٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) ط/ دار الكتاب العربي – بيروت ط/ ثالثة ١٤٠٧ هـ.

٥١- لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن (ت: ٧٤١هـ) ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ط/أولى.

٥٢- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي (ت: ٧٧٥هـ)، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان طبعة أولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

٥٣- لسان العرب لابن منظور (ت:٧١١هـ) ط/دار صادر- بيروت- ط/ ثالثة، ١٤١٤هـ.

٥٤- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، د/ فاضل السامرائي ط/ دار عمار – الأردن ط/ثالثة، ١٤٢٣ هـ.

٥٥- مَجْمع الزَّوائد ومنبع الفوائد لابن أبي بكر الهيثمي (ت:٨٠٧هـ) ط/دار المأمون للتراث.

٥٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، ط/ وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ.

٥٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ) ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، ط/أولى – ١٤٢٢هـ.

٥٨- المدخل لدراسة القرآن الكريم للشيخ /محمد بن محمد بن سويلم أبي شُهبة (ت: ١٤٠٣هـ)، ط/ مكتبه السنة – القاهرة - ط/ ثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

٥٩- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لأبي الحسن نور الدين الملا الهروي (ت: ١٠١٤هـ) ط/ دار الفكر- بيروت ط/أولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٦٠- المستدرك على الصحيحين للحاكم (ت: ٤٠٥هـ) ط/دار الكتب العلمية بيروت ط/أولى.

٦١-المسند، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط/مؤسسة الرسالة ط/أولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٦٢- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم الضامن، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/ثانية ١٤٠٥هـ.

٦٣- المصاحف لأبي بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت: ٣١٦هـ) ط/ الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة ط/ أولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٦٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (ت: نحو ٧٧٠هـ) ط/ المكتبة العلمية - بيروت.

٦٥- معالم التنزيل في تفسير القرآن لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـ) ط/إحياء التراث العربي - بيروت ط/ أولى، ١٤٢٠هـ.

٦٦- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ) تحقيق /محمد علي الصابوني ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة، طبعة أولى،١٤٠٩هـ.

٦٧- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت: ٣١١هـ) ط/ عالم الكتب بيروت ط/ أولى ١٤٠٨هـ.

٦٨- معاني القرآن للفراء (ت: ٢٠٧هـ) المحقق: أحمد النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي ط/الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر طبعة أولى.

٦٩- المعجم الكبير للطبراني (ت:٣٦٠هـ) ط/مكتبة ابن تيمية، القاهرة ط/ ثانية.

٧٠- مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت ط/ ثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٧١- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ) ط/دار القلم، والدار الشامية - دمشق بيروت ط/أولى ١٤١٢ هـ.

٧٢- المقنع في رسم مصاحف الأمصار لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

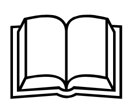
٧٣- مقاييس اللغة لابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) ط/ دار الفكر ط/ ثالثة ١٤٢١هـ.

٧٤- مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ / محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: ١٣٦هـ) ط/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط/ ثالثة.

٧٥- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، ط/ المكتبة العلمية – بيروت.

٧٦- والعيون لأبي الحسن الماوردي (ت: ٤٥٠هـ) ط/دار الكتب العلمية – بيروت.

فهرس الموضوعات




تم بحمد الله